

مكتبة الجامعة الاردنية



مكتبة الجامعة الاردنية

المجلس الوطني الاستشاري

محضر الجلسة الحادية والثلاثون

المنعقدة يوم الاثنين ٨ ربيع الاول ١٣٩٩ هـ. الموافق ١٩٧٩/٢/٥ م

(الجلد ١)

(العدد ٣١)

محضر الجلسة الحادية والثلاثون

صفحة

٣

٣

٣

٣

٤

٤

١ - تلاوة محضر الجلسة السابقة

٢ - تلاوة الاجازات والاعتذارات

أ - طلب اجازة مقدم من سعادة العضو السيد الدكتور جمال الشاعر

ب - طلب اجازة مقدم من معالي العضو السيد عبد الله الرعاوي

ج - طلب اجازة مقدم من سعادة العضو السيد سلطان العلوان

د - طلب اجازة مقدم من سعادة العضو السيد فايف السعد

هكذا من الأصيل

- ٣ - طلب مناقشة (السياسة الاعلامية والحكومية) وفقاً لاحكام المادة (٧٥) من النظام الداخلي موقع من اصحاب المجالس والسادة : ١ - عبد الله الريماوي ٢ - عبد الحميد حمجازي ٣ - مروان الحمود ٤ - احمد الشوبكي ٥ - محمد الفرحان العبيدات ٦ - الدكتور خليل سالم ٧ - راضي العبدالله ٨ - الدكتور عيسى القسوس ٩ - امين شقير ١٠ - بركات الزهير ١١ - سعيد الفزاوي ١٢ - سلطان العدوان ١٣ - الدكتور جمال الشاعر ١٤ - الدكتور كارلوس ديمس ١٥ - جودت الحيس ١٦ - نايف السعد ١٧ - شفيق الزايدة .

٤ - الاقترحات الواردة :-

- أ - الاقتراح رقم (١٢) المؤرخ في ١٩٧٩/١/٢٤ المقدم من سعادة السيد بركات الزهير بشأن تمديد شبكة هواتف بينة بى منطقة النقيرة .
ب - الاقتراح رقم (١٣) المؤرخ في ١٩٧٩/١/٢٤ المقدم من سعادة السيد بركات الزهير بشأن فتح مدرسة ثانوية في قرية النقيرة .
ج - الاقتراح رقم (١٤) المؤرخ في ١٩٧٩/١/٢٤ المقدم من سعادة السيد بركات الزهير بشأن فتح مركز طبابة وامومة وطفولة في منطقة النقيرة .
د - الاقتراح رقم (١٥) المؤرخ في ١٩٧٩/١/٢٩ المقدم من سعادة السيد شمس الدين عثمان طاش بموضوع المقاهي ودور السينما والبارات .
هـ - الاقتراح رقم (١٦) المؤرخ في ١٩٧٩/١/٢٩ المقدم من سعادة الدكتور زهير ملحس بشأن زيادة استيعاب جامعاتنا لأكبر عدد من الطلاب وانشاء هيئة توجيه للدراسات العليا والاختصاص .
و - الاقتراح رقم (١٧) المؤرخ في ١٩٧٩/١/٢٩ المقدم من سعادة السيد سالم بن نجاد بشأن اضافة بعض المواد الى قانون سلطة اقليم العقبة الذي تنوي الحكومة تقديمه .
ز - الاقتراح رقم (١٨) المؤرخ في ١٩٧٩/١/٢٩ المقدم من سعادة السيد عبدالله اخو ارشيد بموضوع شراء حفارات المياه الجوفية من الدول الصديقة واستقدام الخبراء .
ح - مقررات اللجنة الزراعية:
أ - مقررات اللجنة الزراعية رقم (٤) المؤرخ في ١٩٧٩/١/٢٨ .
ب - استكمال البحث بقرار اللجنة المشتركة من اللجنة القانونية والمالية .
أ - قرار رقم (١٠) المؤرخ في ١٩٧٩/١/٨ بشأن مشروع قانون اعمار العاصمة لسنة ١٩٧٩ اعتباراً من المادة الخامسة .
ب - تعيين موعد وموضوع الجلسة القادمة .

المجلس الوطني

الاستشاري

محضر الجلسة

اجتمع المجلس علناً وينصاب قانوني في الساعة العاشرة من صباح يوم الاثنين الواقع في ١٩٧٩/٢/٥ برئاسة دولة السيد احمد اللوزي رئيس المجلس الوطني الاستشاري وبحضور امين عام المجلس السيد عدنان بعيون وتغيب عن الاعضاء بأجازة معالي العضو عبد الله الريماوي وسعادة العضو سلطان العدوان وسعادة العضو نايف السعد .

وحضر من الحكومة

- ١ - دولة السيد مضر بدران رئيس الوزراء ووزير الدفاع والخارجية
٢ - معالي الدكتور عبد السلام المجالي وزير التربية والتعليم ووزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء
٣ - معالي السيد عدنان ابو عوده وزير الاعلام
٤ - معالي السيد غالب بركات وزير السياحة والاثثار
٥ - معالي السيد احمد عبد الكريم الطراونه وزير العدل
٦ - معالي السيد حسن ابراهيم وزير الدولة للشؤون الخارجية
٧ - معالي السيد مروان القاسم وزير التكوين
٨ - معالي السيد سليمان عرار وزير الداخلية
٩ - معالي السيد عبد الرؤوف الروابدة وزير الصحة
١٠ - معالي السيد ابراهيم ايوب وزير الشؤون البلدية والقروية

- ١١ - سيادة الشريف فواز شرف وزير الثقافة والشباب
١٢ - معالي الدكتور نجم الدين الدجاني وزير الصناعة والتجارة
١٣ - معالي السيد محمد الدباس وزير المالية
١٤ - معالي المهندس سعيد بينو وزير الاشغال العامة
١٥ - معالي المهندس علي السحيبات وزير النقل
١٦ - معالي السيد حكمت الساكت وزير الزراعة
١٧ - معالي الدكتور سعيد النل وزير المواصلات دولة رئيس المجلس

بسم الله الرحمن الرحيم
النصاب قانوني
اعلن افتتاح الجلسة
جدول الاعمال .

السيد الامين العام
١ - تلاوة محضر الجلسة السابقة
الجميع :

موافقون عليه ونعني الامين العام من تلاوته
السيد الامين العام

٢ - تلاوة الاجازات والاعتذارات .

١ - طلب اجازة مقدم من سعادة العضو الدكتور جمال الشامسر
دولة رئيس المجلس الوطني الاستشاري الانم
ارجو التفضل بالموافقة على اجازتي من ٢/١٤ - ١٩٧٩/٢/٢٨ لحضور اجتماعات اتحاد الطلبة العرب في لندن .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام
عضو المجلس
الدكتور جمال الشاعر

دولة رئيس المجلس
يوانق المجلس على اجازة العضو :

الجميع :
موافقون .

السيد الامين العام
ب - طلب اجازة مقدم من معالي العضو عبد الله الريماوي .

دولة رئيس المجلس الوطني الاستشاري الانم
تحية واحتراماً وبعد ،،

ارجو التفضل بالموافقة على اجازتي مدة

هكذا من الأهل

اسبوع اعتبارا من ١٩٧٩/٢/٤ لاضطراري
للسفر الى دبي .
وتفضلوا بقبول مائق الاحترام
عضو المجلس
عبد الله الريماوي

دولة رئيس المجلس

يوافق المجلس على اجازة العضو ؟

الجيبـــــــــــــــــع :

موافقــــــــــــــــون .

السيد الامين العام

ج - طلب اجازة مقدم من سعادة العضو
سلطان المدون .

دولة رئيس المجلس الوطني الاستشاري الانفخم

تحية واحتراما وبعد ،،

ارجو التفضل بالموافقة على منحي اجازة
وذلك يوم ١٩٧٩/٢/٥ لاسباب اضطرارية .

وتفضلوا بقبول مائق الاحترام

عضو المجلس

سلطان المدون

دولة رئيس المجلس

يوافق المجلس على اجازة العضو ؟

الجيبـــــــــــــــــع :

موافقــــــــــــــــون .

السيد الامين العام

د - طلب اجازة مقدم من سعادة العضو
نايف السعد .

دولة رئيس المجلس الوطني الاستشاري الانفخم

تحية واحتراما وبعد ،،

ارجو التفضل بالموافقة على منحي اجازة
اضطرارية لمدة شهر اعتبارا من ١٩٧٩/٢/١

للسفر الى الولايات المتحدة الاميركية .

وتفضلوا بقبول مائق الاحترام

عضو المجلس

نايف السعد

دولة رئيس المجلس

يوافق المجلس على اجازة العضو ؟

الجيبـــــــــــــــــع :

موافقــــــــــــــــون .

دولة رئيس المجلس

لما بنا الان طلب من عدد من السادة اعضاء
المجلس يطلبون فيه مناقشة السياسة الاعلامية

بموجب المادة (٧٥) من النظام الداخلي .

اترا الطلب يا عدنان بك .

السيد الامين العام

يتقرا الطلب .

دولة رئيس المجلس الوطني الاستشاري المحترم

الموضوع : طلب مناقشة موضوع عام ومتما

لاحكام المادة (٧٥) من النظام الداخلي .

تحية واحتراما ،

ان موضوع السياسة الاعلامية للحكومة
موضوع عام ذو اهمية خاصة وعلى الاخص في

هذه المرحلة التي يلعب فيها الاعلام دورا كبيرا في
صنع الحياة العقلية والنفسية للمواطن والمجتمع

ومن ثم في صنع حركة الحياة والتاريخ في الوطن .

لذلك فان اعضاء المجلس الموقعين على
هذا الطلب يطلبون باجراء مناقشة للسياسة

الاعلامية للحكومة وفقا لاحكام النظام الداخلي
وتأكيدا لحقهم وواجبهم المقرر في قانون تشكيل

المجلس المعدل .

وتفضلوا بقبول مائق الاحترام .

الموقعــــــــــــــــون

١ - عبد الله الريماوي

٢ - مروان الحمود

٣ - احمد الشويكي

٤ - محمد الدرحمان

٥ - عبد المجيد حجازي

٦ - خليل السالم

٧ - راضي العبد الله

٨ - امين شقــــــــــــــــير

٩ - سعيد الفوزاي

١٠ - د. جمال الشاعــــــــــــــــر

١١ - د. كارلوس ديمــــــــــــــــس

١٢ - بركات الزهــــــــــــــــير

١٣ - عيسى القــــــــــــــــسوس

١٤ - جودت الحــــــــــــــــسن

١٥ - شفيق زوايــــــــــــــــده

١٦ - سلطان المــــــــــــــــدون

١٧ - نايف الســــــــــــــــعد

دولة رئيس المجلس

دولة الرئيس ، شو موقف وراي الحكومة
في هذا الطلب حتى يسير المجلس الى اقرار ما

يراه في ضوء التوضيح من دولتكم .

دولة رئيس الوزراء

شكرا دولة الرئيس ، في الواقع بالنسبة
لطلب الاخوة الاعضاء لمناقشة السياسة الاعلامية

للحكومة . احببت ان اذكر للاخوة اعضاء المجلس
بانه من مطلع الشهر الخامس الى نهاية شهر

(١٢) والاخوة اعضاء المجلس مع الحكومة
تقريبا في نقاش السياسة الداخلية والسياسة

الخارجية ، على سبيل التذكير اول بيان من
السياسة الخارجية تلى في ١٩٧٨/٥/٨ في هذا

المجلس واستمر فترة من الزمن وناتشوه الاخوة
اعضاء المجلس . وكما هو مفهوم السياسة

الاعلامية ما هي الا مرآة لسياسة الحكومة
الداخلية والخارجية ، في ١٩٧٨/٧/٢٤ بدء

بنادرا على اقتراح الاخوة الاعضاء في مناقشة
السياسة الداخلية واستمرت المناقشة فترة

طويلة من الزمن وتعدت الحكومة تقريرر اذا
بيذكروه الاعضاء مؤلف تقريبا من كتيب في هذا

الموضوع وطرحت تالوته للاخوان ، تلاوة هذا
التقرير ولكن الاخوة الاعضاء ذكروا بانه يكتفى

بتوزيعه لانهم سيقراوه كاهلا .

من ١٩٧٨/٧/٢٤ الى ١٩٧٨/١٢/١٧ وردت
الى الحكومة مذكرات المجلس الوطني

الاستشاري في التواصي التي اتفق عليها في
موضوع السياسة الداخلية كاهلا وعقد جلسة في

الاسبوع الماضي لمجلس الوزراء بشأن دراسة
تواصي المجلس . ووزعت هذه التواصي على

الوزارات ولان لم تصل كامل الردود . لم يكن
هناك تعمير من قبل الوزراء لانه كذلك بحثت

في مجلس الوزراء في الاسبوع الماضي . وفي بداية
شهر (١٢) قدنا مشروع الموازنة وجرى نقاش

واحاديث وكل الاخوان يتكرونا الاحاديث التي جرت
ولياتني ان اذكر انه في ١٩٧٨/١٠/١٦ ايضا

تحدثت بيان اخر حول السياسة الخارجية بعدد
كاتب ديبيد . يعني ذلك بانه في خلال ستة اشهر

جرت مناقشات في هذا المجلس خمس مرات
اي بمعدل مرة كل شهر . اننا نعتقد بان طرح

ايضا مناقشات اخرى في هذا الموضوع غير
مجدية على الاطلاق . لم نسمع في برلمانات لها

تتاليدها ولها باضيها بان تناقش سياسة
الحكومة كما جاء على بال احد الاخوان ان

يناقش سياسة الحكومة . وحتى في موضوع
النظام الداخلي كما هو في هذا المجلس اورد بعض

الاعضاء هذه الملاحظة اذا تقدم عشرة اعضاء
هل يعني مناقشته سياسة الحكومة . وطبعنا

قلنا لا مانع من منطلق الشعور والمسؤولية
الكاملة حول مثل هذه المناقشة وصراحة لم اكن

اتوقع انه في خلال فترات وجيزة جدا ان تطرح
مناقشات بهذا الشكل . حسب اعتقادي بكان

المناقشات التي جرت كاتبة . ولو كنا في مجلس
النواب حسب الدستور لا يجري كما يجري الان

على الاطلاق . نريد من الاخوان في المجلس ان
تكون اعراف وتقاليد لتتمكن من السير سوية

نحو المصلحة العامة ، هناك الهادة التي وردت
في الاقتراح وهي المادة (٧٥) ولكن المادة (٧٦)

تقول : - الا اذا راي اعتبار الموضوع غير
صالح للمناقشة فيقرر استبعاده . والموضوع

مطروح للاخوة اعضاء المجلس ليقرروا فيها اذا
كانوا يرغبون في مثل هذه المناقشة في الوقت

الذي لم تكتمل بعد نتائج التوصيات التي اقراها
المجلس او تبحث هذه المناقشة . وشكرا .

دولة رئيس المجلس

في ضوء بيان دولة الرئيس وشرحه
للاعضاء الان الطلب في موضوع هذه المناقشة

واقرارها او عدم اقرارها بترك للمجلس الكريم

الاستاذ وليد عصفور

السيد وليد عصفور

دولة الرئيس ، التعليق الذي اريد ان
اشره هو باسمي وبشاركتي بيه الدكتور

زهير ملــــــــــــــــحس .

السيد وليد عصفور

دولة الرئيس

حضرات الزميلات والزملاء المحترمين

سنتحت لنا الفرصة في جلسة سابقة
لمجلسكم المؤثر للاستماع الى الرد الرسمي على

هكذا من الرجل

السؤال الذي وجهه زميلنا المحترم السيد أمين شاعر الى معالي وزير الاعلام وللتعقيب المسهب على ذلك الرد . ولا أخفي على مجلسكم الوقر انني كنت ممن حسبوا ان الموضوع قد استوعق حقه من التوضيح : سؤالا وجوبا ، خاصة وان المناقشة التي سبق واجريناها حول السياسة الداخلية قد تناولت الموضوع بما فيه الكفاية ، ولما فيه فناعتنا العاية حول شؤون الاعلام . كما وكانت مناقشة الموازنة لعام ١٩٧٩ قد اتاحت لنا الفرصة لمناقشة مختلف المواضيع ومنها شؤون الاعلام ايضا .

ولم انصد بهذه المقدمة الا تذكركم بما حصل وبالقناعات التي حصلت لدينا يومئذ . . . وايضا للتساؤل عما اذا قد استجد جديد من الامور لكي نعيد المناقشة من جديد ، ذلك ان الفاصل الزمني ليس بذلك الفاصل الطويل حتى نعود الى ما انتهينا اليه من آراء وقناعات . ومن هنا فأنني بمن يرحبون باختلاف الاجتهادات اذا كان فيها ما يؤدي الى مزيد من التحسين . او مزيد من التلازم مع سياسة هذا البلد - محليا وعربيا ودوليا ، ومع ما يزيد من وعي المواطن بشؤون بلده على مختلف اصعدة العمل .

وليس في حسابي الدخول في المهام الاعلامية وهي التي أصبحت في هذه الايام من التخصصات ذات الصفة العلمية ، رغم اماتها الواسعة واهدائها المتباينة . . . وبالنسبة لنا في الاردن فان الاعلام خبر وصورة وراي .

ولا نخطف بتاتا ، بل لا يجوز لنا ان نخطف بان الخبر يجب ان يكون صادقا ومبنيا على الحقائق . . . واعتقد ان اعلامنا - المقصود والمسوم والمنظور لا يستطيع اغفال هذه القاعدة او التجاوز عليها . . . ولدي القناعة بان ما نقرأه ونسمعه من الاخبار لا يعبر عن هذا السبيل . والا نقد - كما نقول - مصداقيه ولقد سمعته .

والاعلام الرسمي في الاردن ممثلا في دار الاذاعة ودار التلفزيون وكذلك الاعلام الاهلي ممثلا في الصحافة لم تسع انه الشبب في نقل الاخبار او الاتصال من حقائقها . . .

واما الراي في الاعلام فهو اجتهاد محض لا بد ايضا من تلك الحقائق . . . وان يكون

منسجما مع سياستنا العامة . . ان منبر الاعلام في الاردن منبر اردني - عربي وليس بوسعنا ان يكون غير ذلك . وجدير بالمسؤولين عن الاعلام ان يتنبهوا لهذا الامر عند ابراز اي راي او تعليق يختص بالاحداث التي تتوالى على منطقتنا او ذات الصلة بفضيئتنا . . خاصة وان بقرينا عدوا هبه الدس على بلدنا وعلى امتنا العربية كلها .

هذا في القضايا السياسية او ذات الصلة بالسياسة وبفضيئتنا الاساسية ونجد في هذا المجال بالذات ان على اعلامنا ان يستمر في حرصه على التوازن فيما يعرض بحيث لا يعطي في مجاله لاي جهة كانت اكثر مما يحتله الوضع او تحتله صداقتنا لذلك الجانب او الجهة .

وفي يقيني ان اعلامنا الرسمي والاهلي ، جد حريص على هذه الناحية الاساسية .

اما الاعلام في شؤوننا الداخلية ، وبرامج التسلية ، والتثقيف فذلك امر منوط بايجاد الكفاءات التي تستطيع استقطاب القاريء او المستمع او المشاهد . ولا اشك مطلقا بان المسؤولين عن الاعلام لا يتهاونون في البحث عن الكفاءات او تنويع برامج الارسل ، ولا ينسون ان المواطن الاردني مواطن واع لماح ، يعرف ماذا ينتقي للقراءة او الاستماع او المشاهدة .

واذا كان من كلمة في الختام فأنني أرجو ان تهتم الدولة بزيادة تشجيعها للتأليف الهادف والمؤلفات المفيدة . . وان تزيد من جوائزها التقديرية للكتاب والمؤلفين ليس في مجال القصة والشعر محسب وايضا في المجالات القومية الاخرى ذات الاهمية القصوى في التوجيه العام والثقافة العامة . . وكما وارجو زيادة التشجيع للكتبات ، وخاصة مكتبات الاطفال ، والمكتبات المحولة المتجولة . . وعندئذ سيستوي الاعلام واجبا اخر من واجباته الهامة .

دولة الرئيس

من حيث المبدأ لم يكن لدي اعتراض بان يناقش مجلسنا فيما اذا كان يريد اعادة مناقشة سياسة وزارة الاعلام ام لا ، علما انني اعتقد باننا ناقشنا وحدثنا في هذا الموضوع بما فيه الكفاية ولا ارى ضرورة لاعادة ذلك .

عدم القبول وواحد او اثنين يطلبون المناقشة وعندها نطرح الموضوع الى التصويت .

وصلي بك .

السيد وصفي مبرزا

يا سيدي المادة (٧٦) تقول : - يقدم طلب المناقشة من الاعضاء كتابة الى الرئيس الذي يعرضه على المجلس في اول جلسة لتبديد موعده هذه المناقشة ويحدد المجلس ميعادا لذلك بحيث لا يتجاوز عشرة ايام الا اذا رأى اعتبار الموضوع غير صالح للمناقشة فيقرر استبعاده . اذن المناقشة لا تتم الا بعد التصويت على الاقتراح .

دولة رئيس المجلس

يا معالي وصلي بك ، في ضوء ما قدمه دولة الرئيس من بيان هو موقف يمثل راي الحكومة بان لا ندخل في المناقشة ، هناك خريق - من الاعضاء يرى ضرورة للمناقشة وبعضهم لا يرى ضرورة ، غلا بد من الاستماع لشيء ينسب على هذه النقطة .

وصلي بك ،

السيد وصفي مبرزا

اذا اردنا الدخول في الاسباب فهذا يعني اننا اعدنا المناقشة . .

دولة رئيس المجلس

نحن نريد ان نقرر قبول المناقشة او عدمه والفت نظر الاخوة الذين اعطيتهم الكلام ولم يتجاوزوا ثلاثة من الفريق الذي يستبعد المناقشة وثلاثة من الفريق الذي يطلب المناقشة حتى في ضوء ذلك نصل الى تصويت .

الدكتور خليل السالم .

الدكتور خليل السالم

دولة الرئيس . انني اتكلم باسمي وباسم الاخ راضي العيد الله وباسم الاخ عبد المجيد حجازي ونحن من الموقعين على طلب المناقشة ، وفي ضوء البيان الذي ادلى به دولة الرئيس وفي انتظار اجابة الحكومة على توصيات المجلس التي

دولة رئيس المجلس

وصلي بك ،

السيد وصفي مبرزا

يظهر باننا دخلنا في المناقشة قبل التصويت على الاقتراح ، والاولى ان يطرح الاقتراح للتصويت لماذا اقر نبدا المناقشة . واذا لم يقر انتهى .

دولة رئيس المجلس

ابو هشام

السيد احمد الطراونة

نقطة نظام . ونقطة النظام الان هو معروض لدينا موضوع . البحث هل يقبل المجلس هذا الموضوع ام لا . لماذا قبله المجلس تدخل في الاساس ولكن لا يجوز ان ندخل في الاساس قبل ان نقرر فيما اذا كان المجلس يقبل الموضوع ام يستبعده .

دولة رئيس المجلس

من يثني على الاقتراح ؟

صلي بك .

السيد علي اللبش

انا مع وصلي بك في الموضوع ، لا بد من ابداء الاسباب التي تؤدي الى استبعاد المناقشة قبل الدخول فيها . الموضوع المطروح ان نناقش او لا نناقش . كوننا ندخل في موضوع المناقشة شيء . واستبعاده شيء اخر . انا اريد ان تذكر الاسباب التي تؤدي الى استبعاد المناقشة . اما ان نستبعد المناقشة دون ذكر الاسباب ، هذا لا يجوز .

دولة رئيس المجلس

شكرا علي بك ،

احمد بك .

السيد احمد الطراونة

انا لست مختلف مع الاخ علي ايدا . وذكر الاسباب لاستبعاد الموضوع او قبوله وارد . لكن ان لا ندخل في السياسة الاعلامية كسياسة . وهذا متفقين عليه .

دولة رئيس المجلس

اذن اود ان التفت نظر الاخوة الذين ساسمح لهم بالكلام وهم قلة ولا نستطيع ان يتكلم كمثل المجلس لانه اثنين او ثلاثة يكفي لابرار ناحية

هكذا من الأهل



شملت فيها شملت بعض الأمور المتعلقة بالسياسة الاعلامية فانتنا نرجو من المجلس الكريم ان يؤجل أو يلقي هذا الطلب في هذه الرحلة والى ان تحين الفرصة المناسبة لاجراء هذه المناقشة . ننصن بالنيابة من الاعضاء الثلاثة نرجو تأجيل المناقشة أو إلغاء هذا الطلب وشكرا .

دولة رئيس المجلس

الاستاذ أمين شقر

السيد أمين شقر

دولة الرئيس ، الطلب الذي تقدم السى مجلسكم الكريم جاء وفقا لاحكام النظام الداخلي وحسب الاصول والاصل حسبنا نصت عليه المادة (٧٦) ان الطلب يقبل للمناقشة وتحديد الموعد خلال عشرة ايام الا اذا رأى المجلس بان الموضوع غير صالح للمناقشة ولرغب جنس في ان اشير الى ما تفعل به دولة رئيس مجلس الوزراء في هذه الجلسة . ما اشار إليه من مناسبات المناقشة للسياسات العامة سواء كانت السياسة الخارجية أو السياسة الداخلية . ونؤكد من جديد على ما ميز منه المجلس في تلك المناسبات حسن

تقدير كبير لمعنى الانفتاح الذي عبرت عنه الحكومة في تلك المناسبات ، ونؤكد مرة أخرى على ان المناقشات كانت دوما تخرج بكسب للبلد بكسب للوطن حرصنا عليه منذ البداية وسنظل نحرص عليه ، وما اظن دولة الرئيس يضيق صدرها بمناقشة جديدة أو بمناقشات قادمة طالما انها كلها تصب في خط اساسي واحد هو خدمة هذا الوطن ورفع شأن مواطنيه وامنائه ، ارجو من المجلس الكريم ان يجد في هذا الطلب ما يؤهله لان يقبل وان تحدد موعد لجلسة قادمة .

دولة رئيس المجلس

سليمان باشا ارتيمه

السيد سليمان ارتيمه

دولة الرئيس الاخوات والاخوة الاعضاء ، ان السياسة الاعلامية قد توثقت باستضافة من اكثر من عضو وتلقى كافة الاخوة الاعضاء اجوبة عن استفساراتهم من قبل دولة رئيس الحكومة واعتقد جازما بانهم تلقوا الاجوبة الشافية لكافة استفساراتهم حول السياسة الاعلامية كما تلقوا الاستفسارات حول العديد من القضايا المحلية الاخرى وذلك اثناء مناقشة السياسة الداخلية للاردن قبل فترة ليست بالطويلة . السؤال المطروح الان . . ما الداعي للعودة لهذا الموضوع بالذات وفي هذه الفترة سؤال اعتقد انه يستحق الاجابة ، اشعر ان من واجبي كمواطن في هذا البلد ان اورد بعض الأمور حول المسائل الاعلامية الرسمية ، وشعوري نحو هذه الأمور ينبع من اعتقادي بان الوسائل الاعلامية هي وسائل واضحة وليست غامضة اي بمعنى ان السياسة الاعلامية يستطيع ان يستشفها اي مواطن ويفهم معناها وابعادها من خلال سماعه ومشاهدته للبرامج أو النشرات الاخبارية التي تبث عبر اجهزة التلفزيون والاذاعة واننا ارى ومن خلال متابعتي لبعض برامج الاذاعة والتلفزيون الاردني ومن خلال الانتباه التي تبثها وكالة الأنباء الاردنية والشاهدنا عبر الصحف الاردنية . .

ارى الامور التالية :

١ - السياسة الاعلامية الاردنية سياسة واضحة منفتحة وتطوق بلسان السياسة الاردنية بمجملها وهي تنسجم معها ولا تتناقض معها ، اي بمعنى ان السياسة الاردنية الرسمية هي سياسة

الدور الفعال الذي قام به التلفزيون الاردني ومن خلال نشراته الاخبارية وخاصة منها العربية في كشف التزليل الذي يتعرض له الاسرائيليون من قبل اجهزتهم الاعلامية من ناحية عدم ذكر الحقائق وايراد المعلومات الزائفة فكان الدور الفعال لنشرات الاخبار التلفزيونية الاردنية ان زعزت ثقة الاسرائيليون بوسائل اعلامهم وكان بالتالي نجاحا اعلاميا حققتة اجهزتنا الاعلامية الاردنية من بين كافة اجهزة الاعلام العربية .

٦ - احب ان اورد فقرة اذكر اني قرأها في مجلة الوطن العربي العام الماضي واذكر ان هذا الموضوع كان تحت عنوان حرب غير متكافئة ، يتحدث فيه كاتب المقال عن ضعف اجهزة الاعلام العربية والدعاية العربية الموجهة الى المستوطنين اليهود في فلسطين ، يذكر كاتب المقال بان اجهزة الاعلام العربية حققت الفشل في هذا الموسوع الا ان كاتب المقال يذكر بان محطة اليت الوحيدة التي استطاعت ان تنجح في منطلقتها العربية هي التلفزيون الاردني ويقول كاتب المقال ان ذلك سم نتيجة المواقف المدروسة جيدا ومن خلال انتقاء نوعية الاخبار التي يمكن ان تملك نقل المسوطين الاسرائيلي . واذكر بان كاتب المقال قال ايضا ان التلفزيون الاردني من خلال نشره الاخبار العربية استطاع ان يستحوذ على اعجاب عدد كبير جدا من اليهود الذين ينتظرون يوميا نشرات التلفزيون الاردني وتعليقاته المذاعة بالعربية ويوزع كاتب المقال النجاح في ذلك الى انتقاء العناصر الشابة الاردنية وهم متخصصون بدراسة نفسية اليهودي وبدأت تتعامل معه بعد ان كسبت بعض ثقته عبر الاعتدال والتوجيه السليم . هذا المقال اذكر اني قرأته في مجلة الوطن العربي في شهر آب من العام الماضي .

٧ - اجهزة الاعلام الاردنية لم تتخلف ابدا عن تلبية احتياجات المواطن نجد في اذاعة برنامج عريق وهو البث المباشر هذا البرنامج يثث يوميا شكوى واقتراحات المواطنين لحل مشاكلهم وبالتالي اعتبره كما اعتبر البرنامج التلفزيوني ريبورتاج الاسبوع لانه من البرامج التي لم يصل اليها اي جهاز رسمي اعلامي في اي دولة عربية شقيقة ، وبالمنااسبة فاني اطالب معالي وزير الاعلام بضرورة اعادة بث برنامج ريبورتاج

حضيت باحترام العدو قبل الصديق نتيجة لوضوح الرؤيا والمسلك والمنهج الذي تتبعه وكانت السياسة الاعلامية وهذا ما نريده منها على توافق تام وهي محصلة حقيقية للنظرة السياسية . ٢ - السياسة الاعلامية الاردنية اثبتت وعبر أحداث كثيرة شهدها الاردن وشهدتها المنطقة العربية والعالم بانها سياسة موضوعية اي بمعنى ان النهج الاخباري والذي اعتبره اهم بنسود السياسة الاعلامية كان على مستوى الموضوعية صحة في التحري عن الاخبار والتحقق من مصادرها وبالتالي بث الخبر بصورة تيسر التدقيق والتشويش واللبس عن اذهان المواطنين كذلك فان وسائل اعلامنا تبعد دائما عن اسلوب المهارات والزيادات بعكس الكثير من الوسائل الاعلامية الاخرى وهو ما نشاهده ونسمعه في هذه الفترة . ٣ - المواطن الاردني الى ان يصل الى سماع الاخبار من الاذاعة او من التلفزيون يكون قد سمع العديد من المحطات العربية منها والاجنبية واذاعات العدو وبالتالي فهو يقارن ويميز . من هذا المنطلق ومن خلال تتبعي لهذا الامر - اشعر بان السياسة الاخبارية الاردنية تحت المواطن الاردني ما يريد من الصدق في ايراد الاخبار والشواهد كثيرة .

٤ - السياسة الاعلامية لها مواقف مشهورة من حيث كونها عبرت عن المواقف الاردنية تعبيرا صادقا اي انها ومن خلال عملياتها الكثيرة المتلاحقة استطاعت ان تأخذ على عاتقها تبين حقيقة الموقف الاردني ازاء كافة القضايا ، لعل المبادرة الاخيرة التي قام بها الرئيس المصري انور السادات هي اكبر اختبار للاعلام الاردني بحيث شعرنا كمواطنين من خلال التعليقات ومن خلال البرامج السياسية او من خلال النشرات الاخبارية التي تبثها اجهزة الاعلام الاردنية الرسمية الدليل الاكيد رغم ما تتميز به الطبعة الاخبارية من سرعة في البث وحسم في المواقف الا انها عبرت تعبيرا دقيقا وصادقا عن ساستنا واذا كان هناك بعض الهفوات الصغيرة فهي ناجمة عن طبيعة العملية الاخبارية التي تقتضي السرعة في بث النشرات الاخبارية .

٥ - من منا ينكر الدور الرائد العظيم الذي قامت به اجهزتنا الاعلامية وخاصة ابان حروب تشرين الماضية ، لقد كنا نشاهد وبالفخر والاعتزاز

هكذا من الأهل

الاسبوع والذي اعتقد جازما بأنه كشف العديد من عيوب ومشاكل المجتمع وكشف كذلك تلامع بعض الناس من حيث استغلال المواطن والتلاعب بمقدراته .

سليمان اوتييه

دولة رئيس المجلس

الكلمة الأخيرة الآن للذين يطالبون بعدم المناقشة ،

الاستاذ محمد خليل الخطاب

السيد محمد خليل خطاب

يلقي كلمته ،

بسم الله الرحمن الرحيم

دولة الرئيس ،

مع ايماني العميق بحرية الرأي والتي اكد عليها قانون هذا المجلس المؤقت والتي نهلت حقيقة واقعية في هذا المجلس خلال الشهور التي مرت فاني ارى ان لا داعي الآن لاثارة نقاش بالنسبة للسياسة الاعلامية للدولة مع احترامي وتقديري لآخواني الذين تقدموا بهذا الطلب لانه قبل مدة ليست بالطويلة عرضت الحكومة سياستها بكل صراحة وموضوعية ولا اقول هذا الكلام عن غرض او حب في معارضة زملائي او مجادلة الحكومة وخاصة وقد اخذ الاعلام قسطا وانيسا اثناء مناقشة سياسة الحكومة وفي الجلسات المظلمة التي نمت وكذلك في جلسات مناقشة الموازنة حيث بحث ما اثير حول بعض أجهزة الاعلام وقد سبق وتقدم الاخ الزميل امين شقير بتوجيه السؤال في الجلسة الماضية حول الهوة التي حدثت واجاب معالي وزير الاعلام جوابا واضحا صريحا وان الحكومة كانت اسبق من الاضطهاد واحتج عليها والمها ما المنا وما انه لم يحدث اي جديد يدمو لاعادة المناقشة لذا ارجو الاكتفاء بما حصل ولا حاجة لامطاء الموضوع اكثر مما يستحق وخاصة واننا لمسننا ونليس تجاوب الدولة واحترامها وتعاملها مع كل ما يقدم من هذا المجلس الكريم وشكرا .

دولة رئيس المجلس

الآن لدينا اي متكلم ممن يؤيد المناقشة ؟

جودت بك ،

السيد جودت السبول

يا سيدي لدينا اقتراح بعدم المناقشة ونبي

عليه فنطرحه للتصويت .

دولة رئيس المجلس

لا ، تكلم الاستاذ امين شقير وطالب بالمناقشة هل هناك شخص اخر يريد المناقشة ؟

اذن الان امامنا طلب المناقشة ، من يؤيد طلب المناقشة يرفع يده من الاخوة الاعضاء الكرام عد يا عدنان بك .

السيد الامين العام

اننان .

دولة رئيس المجلس

اننان فقط .

من لا يريد المناقشة ؟

الجيب .

اذن لم يزل طلب المناقشة .

دولة الرئيس

دولة رئيس الوزراء

بما ان موضوع التصويت قد انتهى كنت احب ان اذكر كلمة الواقع تطبيق على ما تفضل به الاستاذ امين شقير . عندما ذكرت في مطلع هذه الجلسة ما ذكرت . في الواقع لم يكن المنطلق يصدر لاي مناقشة ، وانما هي الشعور بالمسؤولية الكاملة متى تتم مثل هذه المناقشة لان الامور اذا زادت عن حدها مثل ما يقول المثل قلبت الى ضدها كما هو معروف لاي اخ من الاخوان عندما يظهر اي شيء في الاعلام يقدم استيضاح وليس بالضرورة المناقشة للسياسة . وكما ذكر وزير الاعلام في بيانه وعندما وضعنا البيان للاستيضاح قبل غفلة هي دلالة على اتساع الصدر والمهيم الديموقراطي . ولكن لا اخي على الاخوان بانني شعرت بان الحكومة قد اطالت في الجواب على الاستيضاح . ومن هنا اذا ممكن في ضيق صدر بعض الاخوان الى تفصيلات كافية ووافية وكنا نتبع في ذلك النظام الداخلي ونحترم النظام الداخلي احترام كامل . فالتساع الصدر موجود وقرار المجلس باستبعاد المناقشة لا يعني على الإطلاق اذا ظهرت اي هوة او اي خطأ ان لا ترد الحكومة على اي استيضاح بل الحكومة مستعدة للرد على استيضاح من الاستيضاحات وأن التعامل الذي يعرفه الجميع والممارسة التي تجري في قاعة هذا المجلس بين الحكومة والاخوة الاعضاء باعتقادي وحسب قناعاتي بانها طور

ايجابي يخدم المصلحة العامة وأن الحكومة لها المصدر الواسع ويمكن في بعض الاعضاء من المجلس يوجهون بعض الاحكام وبعض التلميحات بان صدر الحكومة اوسع من اللازم وشكرا .

الدكتور جمال الشاعر

نقطة نظام ..

دولة رئيس المجلس

جمال بك .

الدكتور جمال الشاعر

نقطة نظام سيدي وليس لها علاقة في الموضوع مطلقا . على اثر مناقشة السياسة الداخلية للحكومة ، تالفت لجنة صياغة من رؤساء اللجان وبعض اعضاء المجلس تقدمت للمجلس بمشروع للصياغة ، جرت عليه تعديلات كثيرة من حيث الشكل ومن حيث المحتوى ، وحولها المجلس للجنة مصغرة لكتابتها بشكلها النهائي ، وقد تفضل دولة رئيس الوزراء بذكر ان هذه التوصيات بشكلها النهائي رفعت لمجلس الوزراء دون اعادتها الى هذا المجلس الكريم لاترارها بذلك الشكل النهائي كما انها لم تميم على الاعضاء بذلك الشكل .

دولة رئيس المجلس

وصلي بك .

السيد وصفي مريزا

هذا اقتراح مش نقطة نظام . الاقتراح شيء ونقطة النظام شيء .

دولة رئيس المجلس

التوصيات ارسلت للاخوان .

الدكتور جمال الشاعر

لم يقرها المجلس

دولة رئيس المجلس

لقد اقرت من المجلس وانت كنت غائب .

جدول الاعمال .

السيد الامين العام

١ - الاقتراحات الواردة

١ - الاقتراح رقم (١٢) المـورخ في ١٩٧٩/١/٢٤ المقدم من سعادة السيد بركات الزهير بشأن تجديد شبكة هواتف بين قـرى منطقـة النـقـير .

دولة رئيس المجلس الوطني الاستشاري انضم

اقتراح رقم (١٢) :

ارجو دولتكم التكرم بعرض الاقتراح التالي على المجلس المؤقت ليتفضل بشكورا بالموافقة عليه وارسله للحكومة .

الاقتراح :

ان منطقة النقير واسعة وباهولة بالسكان وفيها مجلس بلدي وثلاث مجالس قروية وتبلغ قراها عشرة وهي : النقير ، المظله ، المرقوب ، البويضة ، ام بطيه ، ذهبيـة الدهان ، قـزالـه ، الزميلات ، البصيلية . وهي قريبة من بعضها البعض فضلا عن المصانع والمشاريع الموجودة بهـا .

ان شبكة الهاتف تمر من بين هذه القرى مارة من المؤقت الى سحاب بالعاصمة وان اهالي المنطقة منذ سنة ١٩٦٠ تطالب بتجديد هواتف لها لهذا غلني اقتراح ان تتفضل الحكومة بشكورة بتركيب هاتف في كل قرية ويربط هذه القرى ببريد مركزي يكون بدار بلدية النقير ويربطه بالعاصمة . حيث ان هذه الدار تقع في منتصف جميع القرى .

وتفضلوا بقبول مائق الاحترام

عشر المجلس

بركات الزهير

دولة رئيس المجلس

يحال الى الحكومة .

الجيب :

موافقون .

السيد الامين العام

ب - الاقتراح رقم (١٣) المـورخ في ١٩٧٩/١/٢٤ المقدم من سعادة السيد بركات الزهير بشأن فتح مدرسة ثانوية في قرية النقير .

دولة رئيس المجلس الوطني الاستشاري انضم الاقتراح رقم (١٣) :

ارجو دولتكم التكرم بعرض اقتراحي على المجلس المؤقت ليتفضل بشكورا بالموافقة عليه .

الاقتراح :

هناك في مناطق النقير عدة مدارس منتشرة في القرى ابتدائية واعدادية يكمل الطالب دراسته الاعدادية يضطر غالبا لها لترك المدرسة او الذهاب الى سحاب وهذا اجهاد له ولعائلته .

هكذا من الأهل

لهذا غائي اقترح فتح مدرسة ثانوية في قرية النقره في المدرسة الجديدة لتستوعب جميع طلاب المنطقة ولتوفر عليهم مشاق السفر وتكاليف الاجور وذلك لرغب مستوى التعليم في هذه المنطقة واقبلوا غائق الاحترام .

عضو المجلس الوطني الاستشاري
بركات الزهري

دولة رئيس المجلس

يحال هذا الاقتراح الى الحكومة .

الجميع :

موافقون .

السيد الامين العام

ج - الاقتراح رقم (١٤) المؤرخ في ١٩٧٩/١/٢٤ المقدم من سعادة السيد بركات الزهر بشان فتح مركز طبابة وامومة وطفولة في منطقة النقره .

دولة رئيس المجلس الوطني الاستشاري الانخم

الاقتراح رقم (١٤) :

ارجو دولتكم التفضل بعرض اقتراحي التالي على المجلس الكريم للكرم بالموافقة عليه .

الاقتراح :

اقترح ان تتفضل الحكومة بفتح مركز طبابة وامومة وطفولة في منطقة النقره الواسعة التي يبلغ عدد تراها عشرة قرى ماهولة جميعها بالسكان وتتفقر لثل هذه الخدمات الهامة املا ان تستجيب الحكومة الموقرة لهذا الاقتراح والكرم بتنفيذه بالسرعة الممكنة .

واقبلوا غائق الاحترام .

عضو المجلس
بركات الزهري

دولة رئيس المجلس

يحال الى الحكومة .

الجميع :

موافقون .

السيد الامين العام

د - الاقتراح رقم (١٥) المؤرخ في ١٩٧٩/١/٢٩ المقدم من سعادة السيد شمس الدين طائش بموضوع المأهلي ودور السينما والبارات .

دولة رئيس المجلس الوطني الاستشاري الاكرم ارجو ان اتقدم بالاقتراح التالي املا من دولتكم طرحه على المجلس حسب نص المسألة (٧١) من النظام الداخلي للمجلس .

وتفضلوا بقبول غائق الاحترام

عضو المجلس
شمس الدين طائش

الاقتراح :

١ - منع كلفة ادوات اللهو والتسلية في المقاهي قبل الساعة الثالثة من بعد الظهر باستثناء ايام العطلة الرسمية .

ب - منع دور السينما من تقديم عروض صباحية باستثناء ايام العطلة الرسمية .

ج - منع البارات ومحلات بيع المشروبات بالكاس من تعاطي اعبالها قبل الساعة الثالثة من بعد الظهر .

دولة رئيس المجلس

يحال الى الحكومة .

الجميع :

موافقون .

السيد الامين العام

ه - الاقتراح رقم (١٦) المؤرخ في ١٩٧٩/١/٢٩ المقدم من سعادة الدكتور زهير ملحس بشأن زيادة استيعاب جامعاتنا لأكبر عدد من الطلاب وانشاء هيئة توجيه للدراسات العليا والاختصاص .

اقتراح رقم (١٦)

سيدي دولة الرئيس ،

تحية طيبة ،،

عند مناقشة مشروع قانون الرسوم الاضافية للجامعة الاردنية وجامعة اليرموك في ١٩٧٩/١/٢٢ تبين ان الشعور لدعم الجامعتين المذكورتين واي جامعة اردنية اخرى كان شعورا مطلقا وعليا . غير انه برزت بعض المشاكل التي لم يتمكن قسم كبير من اعضاء المجلس مناقشتها بسبب حصر الموضوع في الرسوم الاضافية فقط واهمها القدرة على استيعاب عدد اكبر من طلابنا في بلدنا .

وضمن اطار هذه المشكلة تبين ما يلي :

١ - ازداد عدد طلاب التوجيهي الى ما يزيد عن ٢٨٠٠٠ طالبا .

٢ - تقبل الجامعتان الاردنيتان - الاردنية واليرموك اقل من ٤٥٠٠ طالب جديد من هؤلاء سنويا .

٣ - يتعرض الطلاب غير المقبولين الى الكثير من المعاء لاستكمال دراساتهم في الخارج لذا ارجو وبناء على المادة ٧١ من النظام الداخلي تقديم الاقتراح التالي :

١ - اجراء دراسة من قبل اللجنة الاجتماعية والتربوية والاستماعة بالخبراء وذوي الاختصاص لتحديد ابعاد هذه المشكلة لايجاد الحلول والتنسيق لها حتى تزداد قوة استيعاب جامعاتنا الى اعداد اكبر من طلابنا في المستقبل القريب والبعيد .

٢ - انشاء هيئة توجيه للدراسات العليا والاختصاص تقدم النصح ضمن احتياجات بلدنا والمنطقة العربية .

مقدما الاحترام والتقدير .

عضو المجلس الوطني الاستشاري
الدكتور زهير ملحس

دولة رئيس المجلس

هذا الاقتراح يحال الى اللجنة الاجتماعية والتربوية ، هل يوافق المجلس على احواله لهذه اللجنة ؟

الجميع :

موافقون .

السيد الامين العام

و - الاقتراح رقم (١٧) المؤرخ في ١٩٧٩/١/٢٩ المقدم من سعادة السيد سالم بن نجاد بشأن اضلفة بعض المواد الى (قانون سلطة اقليم العقبة) الذي تنوي الحكومة تقديمه .

اقتراح رقم (١٧)

دولة رئيس المجلس الوطني الاستشاري الانخم ارجو دولتكم التفضل بعرض اقتراحي على المجلس الكريم للكرم باقراره وتحويله الى الحكومة الموقرة ،

علمت مؤخرا ان نية الحكومة تتجه لاصدار قانون يسمى (قانون سلطة اقليم العقبة) غائي اقترح ان يضمن القانون ما يلي :

١ - تعيين عضو مهمل من المشائير في منطقة العقبة وذلك لرعاية شؤون وتطوير مناطق المشائير في مناطق القويرو والديسه ووادي عربه .

٢ - ان تخضع قرارات لجنة تنظيم العقبة والمسؤولة بهذا القانون للظمن امام المحاكم النظامية وذلك للحفاظ على مصالح المواطنين في تلك المنطقة .

واقبلوا غائق الاحترام

عضو المجلس الوطني الاستشاري
سالم بن نجاد

دولة رئيس المجلس

يحال الى الحكومة .

الجميع :

موافقون .

السيد الامين العام

ز - الاقتراح رقم (١٨) المؤرخ في ١٩٧٩/١/٢٩ المقدم من سعادة السيد عبد الله اخو ارشيد بموضوع شراء حفارات المياه الجوفية من الدول الصديقة واستقدام الخبراء .

اقتراح رقم (١٨)

دولة رئيس المجلس الوطني الاستشاري الانخم تحية طيبة وبعد ،

ارجو دولتكم التكرم بعرض اقتراحي التالي على المجلس الكريم حتى اذا ما ووفق عليه التظلم بأرساله للجهة الحكومية المختصة .

ان اعوام الجفاف التي توالى على بلدنا قد اثقلت كامل مزارعينا بالديون سواء منهم مزارعي المواسم الدورية او الاشجار المثمرة . ونظرا لعدم وجود الانهار والينابيع بشكل يسد قسما من حاجة مزارعينا . لهذا وبمحاوله لصل قسم كبير من مشاكل مزارعينا وتخفيفا عنهم ورغما لمستوى الدخل الوطني ، اقترح ان تسمى الحكومة الموقرة الى شراء عدد كبير من حفارات المياه الجوفية من

هكذا من الأهل

الدول الصديقة واستقدام الخبرات منها كذلك ، ولو اقتضى الامر اعداد ملحق موازنة لهذه الغاية نظرا لاهمية اكتشاف بحيرات مياه جوفية بكافة مناطق بلدنا ضمن خطة مدروسة في هذه الاعوام الفالطة ومن ثم يصار الى كيفية استغلال هذه المياه زراعيا ضمن تجمعات للمزارعين المتجاورين او بشكل فرادي . وان لزم الامر وضع قسم من نفقات الحفر عليهم بشكل انصاف عادلة . ارجو ان يحظى اقتراحي هذا باهتمام الحكومة الموقرة .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام .

عضو المجلس الوطني الاستشاري
عبد الله اخو ارشيد

دولة رئيس المجلس

يحال الاقتراح الى الحكومة ؟

الجميع :

موافقون .

السيد الامين العام

٥ - مقررات اللجنة الزراعية

السيد مقرر اللجنة الزراعية يتفضل

مقرر اللجنة الزراعية

الدكتور محمد عضوب الزين

يتلو القرار رقم (٤)

قرار رقم (٤)

اجتمعت اللجنة الزراعية يوم الاحد الموافق ١٩٧١/١/٢٨ برئاسة معالي رئيس اللجنة السيد مروان الحمود وحضور اصحاب المعالي والسعادة الاعضاء السادة :

محمد الفرخان العبيدات ، عبد المجيد الشريده ، الدكتور سعيد الغزاوي ، جمال ابو بكر الدكتور عيسى القسوس ، خالد الفياض ، وسلطان المدوان .

وقد تغيب عن الجلسة المقرر معالي الدكتور محمد عضوب الزين .

وبن خلال الاجتماع تم استعراض ونقاش المواضيع التالية :

١ - موضوع الاستيراد والتصدير .

٢ - حماية المنتج والمستهلك .

٣ - عمليات تصنيف المنتجات الزراعية .

٤ - التسويق الداخلي والخارجي ، وعلاجاته وطرقه ، وعلاقته بالكم والكيف .

٥ - صناعة الدواجن المحلية وحمايتها .

٦ - ايجاد مؤسسات لشراء الانتاج وتسويقه .

وبعد المداولة والبحث اتخذت القرار التالي :

١ - رفع التوصية الى دولة رئيس الوزراء بان يكون رئيس اتحاد المزارعين عضوا في المجلس الاعلى للزراعة ممثلا عن الاتحاد .

٢ - الطلب من دولة رئيس الوزراء لاجاد تمثيل من اللجنة الزراعية في المجلس الاعلى للزراعة .

٣ - الطلب من وزارة الزراعة بتزويد اللجنة الزراعية المشاركة في ارسال تقارير شهرية عن القرارات المتخذة بالسياسة الشهرية الخاصة بالاستيراد والتصدير .

٤ - التنسيق مع وزارة الزراعة والتأمين من اجل ايجاد سياسة ثابتة للاستيراد والتصدير لحماية المنتج والمستهلك ، وكما تشعر ايضا ان من الواجب حماية صناعة الدواجن ، ودعم المنتج في هذا الحقل ، وايجاد السياسة الواضحة لتفادي الهزات التي تقع والضرر المؤدي الى اغلاق كثير من هذه المزارع وذلك بالاجتماع الى كل من وزيري الزراعة والتأمين .

٥ - كما توصي اللجنة برفع القرار الذي يمنع سير التراكورات بالمناطق الزراعية وخاصة بالاعشوار .

اللجنة الزراعية

السيد طاهر حكمت

نقطة نظام .

دولة رئيس المجلس

طاهر بك .

السيد طاهر حكمت

نقطة النظام يشاركتي بها الاخ سلمان بك حول اقتراحات اللجان . نرى ان هناك في جدول اعمال الجلسة قرار من اللجنة الزراعية ، والسؤال الذي يطرح نفسه ، هل هناك ما يجيز للجنة



الزراعية ان تجتمع وتتخذ قرارا دون ان تعود الى المجلس في ذلك ؟ هل هناك في قانون المجلس ونظامه ما يعطي اللجنة حق المبادرة والمبادرة في اتخاذ قرار دون ان يحال عليها بشكل اقتراح او غيره من المجلس ؟

دولة رئيس المجلس

دكتور محمد عضوب .

المقرر

الدكتور محمد عضوب

بالنسبة للرد على سؤال الاخ العضو طاهر بك . ارتأت اللجنة الزراعية بالنسبة للاشياء التي تمس المزارع سواء كان مزارع ابقار او مزارع دواجن ، رأت انه لا بد من اجتماع لها ، وطلعت بمجموعة قرارات وتطلب اشياء لمهوسة من الحكومة للحفاظ على اوضاع المزارعين ولعل وعسى يجد المسؤولون الحلول لها .

دولة رئيس المجلس

سلمان بك .



السيد سلمان القضاة

توضيحا لما ذكره الاخ طاهر . نحن نرحب بالاقتراحات اذا تنبينا بالنظام . والحقيقة هذه اللجان حدثت ليما بعد . لكن اذا رجعنا للمادة (١٣) او (١٤) او (١٥) نجد ان هذه اللجان لا تتحرك الا من خلال القرارات والمهام التي يحيلها اليها المجلس . ولذلك اقول ان تقوم اللجان هي من ذاتها بالمبادرة لاتخاذ قرارات ودون الرجوع الى المجلس ، برأيي انه يخالف للنظام ، ولذلك ارى انه اللجنة الزراعية ترى ان بعض هذه الامور وهي هامة بلا شك ونحن نؤيدها ان تنضم بشكل اقتراح للمجلس وبمدها يقرر المجلس ما يراه بشأنها .

دولة رئيس المجلس

ست نائلة .

السيدة نائلة الرشيدان

كنت ارى انه من الاجدر ان توجد هذه النقاط من خلال التوصيات التي رُفعت الى الحكومة

هكذا من الأهل

من هنا امود الى ما ذكره الدكتور جمال الشاهر وهو ان التوصيات حينها ذكرت بما يتعلق بموضوع الزراعة ، كونت لجنة مصغرة لدراسة موضوع الزراعة ولم تزود بهذه النقاط .

دولة رئيس المجلس

توصية اللجنة المصغرة ادرجت ضمن التوصيات العامة وضمن المواد التي اقراها المجلس عدنان بك ، أرجو تزويد الاعضاء بنسخ من التوصيات زيادة في الافادة . . جودت بك .

دولة رئيس المجلس

يعني رئاسة المجلس تسترشد بسراي القانونيين فما يعرف شو رأي كمال بك واحمد بك مع احترامي للاخوان كلهم ، بان اللجنة لا يجوز ان تغلج المجلس بتوصيات لم يكن اصل موضوعها محالا اليها من المجلس . احمد بك .

السيد احمد الطراونة

يا سيدي اللجنة مقيدة بما يقرره ويحيله



السيد جودت السبول

تعليقا على ما ذكره الاخ طاهر بك والاخ سلمان بك . المادة (١٩) واضحة - يقوم رئيس اللجنة بتنظيم اعمالها وتحديد اجاباتها ودعم امضائها للاجتماع ويتولى المقرر اعداد توصيات اللجنة عن القضايا المودعة اليها ويقوم بشرحها والدفاع عنها عند مناقشتها في المجلس ، وكذلك المادة (٢٠) تقول - تنظر اللجنة فيما يحال اليها من مواضيع - نحن امام نصيوص واضحة وبصورة لا تفسح مجالا للاجتهد . وانا مع الزميلين فيما ذهب اليه بان مبادرة اللجنة الزراعية من الاحترام فيما ذهب اليه يخالف النظام الداخلي .

اليها المجلس . اما اذا كان لديها اي اللجنة مواضيع لم تحال اليها فتصبح هذه المواضيع اما بطلب اقتراحات او بطلب مناقشة من الاعضاء الذين هم اعضاء اللجنة . هي لجنة لا تنظر الا فيما احيل اليها من المجلس .

دولة رئيس المجلس

دولة الرئيس ،

دولة رئيس الوزراء

اسف ان اتدخل في مثل هيك موضوع . النظام واضح ، وهو قياسا لانه اللجنة الزراعية كما هو معروف لم ترد في النظام الداخلي وانما وردت اللجنة القانونية ، واللجنة المالية والادارية ولجنة الشؤون الخارجية واللجنة الاجتماعية والتربوية وتنظر في مشاريع القوانين المحالة اليها من المجلس او تدرس الاقتراحات محالة اليها من

سلبيا . ثانيا : نحن قلنا التنسيق مع وزارة والتصدير للمنتج والمستهلك . ما تصدنا ان نثير والتصدير للمنتج والمستهلك . ما تصدنا ان نثير مناقشة عامة لسياسة التصدير والتسويق في هذا المجلس . نحن تصدنا ان نكون على اطلاع وتنسيق فيما بين الحكومة وبيننا بين اللجنة الزراعية . والتوصيات المقدمة مثل ما تفضل دولة الرئيس هي ايجابية وليست سلبية . فالخلاف اذا كان نظام وهذا حقيقة بان موضوع الخلاف هو النظام ، ولكن لا يعني هذا انه نرفض مثل هذه التوصيات او هذه الاقتراحات .

دولة رئيس المجلس

المقرر

السيد المقرر

ما تفضل به دولة الرئيس وبعض الاخوان باعتقادي انه وجدت الحكومة ووجد المجلس الكريم لخدمة المواطن والمخالفة ليست بقدر مخالفة مصلحة المواطن لان المشاكل التي يواجهها المزارع هي كبيرة جدا .

دولة رئيس المجلس

القضية التي امامنا ليست اهمية المشاكل المطروحة بالنسبة للمزارعين بل القضية قضية نظام .

طاهر بك ،

السيد طاهر حكمت

يا سيدي اذا امكن تحقيق اهداف المواطن واهداف اللجنة ضمن النظام اعتقد ان ذلك الغاية والمراد وعليه فاني امود للاقتراح المحدد وهو ان يسمى قرار اللجنة الزراعية اقتراحا مقدما الى هذا المجلس ومن اعضاء اللجنة الزراعية وان يحال الى الجهة المختصة .

دولة رئيس المجلس

من يثني ومن يوافق على الاقتراح ؟

الجميع :

موافقون .

دولة رئيس المجلس

كل المجلس موافق ان يسمى اقتراحا من اعضاء اللجنة وهذا الاقتراح يحال الى الحكومة .



المجلس . ولكن لي اقتراح لان القرار اطلعت عليه اذا سمحوا للاخوان ان تسمية القرار تصبح اقتراح من اللجنة . كحل ، نسبي هذه التواهي اقتراح من الاعضاء المجتمعين . لان الصحيح كل الاقتراحات الموجودة فيها شغلات ايجابية . وللخروج من هذا المازق القانوني ان يحول هذا القرار الى اقتراح .

دولة رئيس المجلس

مروان بك ،

السيد مروان الحمود

دولة الرئيس ، نعتقد نحن كلجنة اننا نجتمع ونبحث جميع الامور التي تهم المزارعين والمواطنين في هذا البلد ، ولنا بصدد قرارات نعددها الى هذا المجلس ، ولم يحال اليها كلجنة اية توصية او اي قرار من المجلس المؤقت ، ولكن المقصود كما قال دولة رئيس الوزراء ، المقصود هي اقتراحات وتوصيات الى المجلس الاستشاري وذلك لعرضها على المجلس واذا اقر هذه التوصيات المجلس تعرض على الحكومة لدراستها اما ان تجيب على هذه التوصيات او هذه الاقتراحات او لا تجيب عليها من حيث ايجابيا او

هكذا من الاصل

أمين بك ،

السيد أمين شقير

نحن ما بدناش ندخل في التصويبات ، الحقيقة المهم أن نجد الطريقة التي تصل فيها وجهات نظر اللجنة إلى المجلس ، أن المادة (١٩) من النظام تقول بأن رئيس اللجنة يقوم بتنظيم أعمالها وتحديد أبحاثها ، إذن الأصل هو الاطلاق للبحث بحق لهم أن يبحثوا ما يشاءوا ، في المادة (٢٠) يشار إلى ما يحال إلى اللجنة وليس إلى ما يبحث وإنما يشار إلى ما يحال وهو يتعامل مع ما يحال إليها .

دولة رئيس المجلس

المجلس يعمل في هذا الموضوع وهو واضح . الست انعام ،



السيدة انعام المفتي

سيدي الرئيس ، لا بد من تحديد أسلوب العمل للجان . الآن الأسلوب الذي اتبعه اللجنة أخذت على عاتقها موضوع معين ناقشته وقررتته ليرفع إلى مجلس الوزراء . نريد أن اللجان تأخذ المبادرة في أسلوب العمل . نهل الأسلوب الصحيح ضمن النظام أن تحدد اللجنة المواضيع والأنسب

التي تريد أن تعمل عليها وبرامجها وتقدمه للمجلس قبل أن تدخل في النقاش ، أسلوب العمل في المستقبل أن تقوم اللجنة بتحديد الموضوع وأسلوب العمل الذي تراه وترفعه إلى المجلس ليحال إليها لتدخل في التفاصيل والبحث والنقاش ثم تقدم الاقتراحات متكاملة إلى المجلس ليحيلها إذا رآها مناسبة لرئاسة الحكومة أم تأخذ على عاتقها تحديد الموضوع وبحثه وتناقشه وتقديم التوصيات فيه ثم تضع المجلس أمام الأمر الواقع للنظر فيه ، أي الأسلوبين هو الأصح ضمن النظام .

دولة رئيس المجلس

الحقيقة نحن لنا غاية وهدف يا سيادة انعام والغاية والهدف إذا مشوا مع النظام فهو الأفضل ولا سبيل إلى غير ذلك ، فإذا كانت الأشياء قد أحييت من المجلس إلى اللجنة فهذا أمر مسلم به إذا أرادت أن تبادر اللجنة وتقدم للمجلس اقتراحات فليهما يكون يتشأن مع النظام ؟

أحمد بك ،



السيد أحمد الطراونة

الاقتراح يقدم من الأعضاء إلى المجلس

السيد أحمد الطراونة

نحن في المرة الماضية صار شيء من الالتباس حتى يكون الدكتور مقرر اللجنة أو رئيس اللجنة يعرف شو اللي بده يشتغل . أنه أحنا شو اللي بدنا نقراه . في منقنا مشروع القانون الذي جاء من الحكومة ثم الذي وضعته اللجنة ثم التعديلات مارى أن نقرا قانون الحكومة ثم القانون بالصيغة التي وضعتها فيه اللجنة ويقارن المجلس بينهم . لأنه في المرة السابقة كنا نقرا قانون اللجنة وتركنا قانون الحكومة .

دولة رئيس المجلس

الآن أباينا القانون الأصلي ، مشروع القانون الأصلي وأهينا المادة الرابعة ، وناسي للمادة الخامسة ويقرا معالي المقرر ، رئيس اللجنة المالية من المادة الخامسة .

السيد المقرر

دولة الرئيس .. المهم من تأكيد دولتكم على القراءة أنكم والمقرر على الأسلوب الذي اقترحه معالي أحمد بك الطراونة . وهو قراءة النص الذي جاء من الحكومة ثم قراءة النص الذي قرره اللجنة وتأتي المناقشة من الأخوان ثم الانتهاء إلى قرار حول النص المقبول نهائيا .

المادة ٥ - - - - - للمؤسسة تحقيقا لأهدافها أن تقوم بما يلي : -

أ - شراء الأراضي وبيعها بعد تنظيمها وتطويرها ، على أن تراعى في ذلك أحكام (قانون) تصرف الأشخاص المنوبين بالأموال غير المنقولة) رقم ١١ لسنة ١٩٥٣ أو أي قانون آخر يخل محله .

ب - امتلاك واستثمار وتأجير وبيع واستثمار مختلف أنواع الأبنية والمشاريع العقارية والصناعية والمشاريع الأخرى ، بما في ذلك تشييد المباني كالمساكن والمكاتب والخازن والفنادق والشقق ومواقف السيارات والأسواق التجارية .

ج - المشاركة أو المساهمة في أي شركة أو مؤسسة أو مشروع أو أعمال أخرى ذات أهداف مماثلة ويكون لها مصلحة فيها بما في ذلك المشاركة في إدارة هذه الشركات والمؤسسات والمشاريع والأعمال وتوجيهها بما يخدم مصالح المؤسسة وأفراسها .

ويطلب فيه ما يريد . التواصي تكون من المجلس إلى الحكومة ، ولذلك هناك فرق بين الاقتراحات وبين التواصي . اللجنة كلجنة لا يجوز لها أن تبادر من تلقاء نفسها بطرح الموضوع على المجلس كنوصية ، ولكن يجوز لها أن تبديه كإقتراح ، ولكن ما يحال إليها من المجلس هو الذي تبحثه اللجنة هي الأصل عينت للبحث في الأمور التي يحالها المجلس إليها ، أما إذا هي آتت بأمر من عندها فيكون اقتراح .

دولة رئيس المجلس

معالي سليمان بك .

معالي وزير الداخلية

السيد سليمان عوار

لا يجوز للجنة أن تقدم اقتراح بل يقدم الاقتراح من الأعضاء وليس من اللجنة .

دولة رئيس المجلس

نعم الاقتراح يقدم من الأعضاء ونحن حسنا في الأمر .

السيد المقرر

السيد المقرر

نحن متفقين على ما نحن عليه ، ولكن قرار اللجنة الزراعية ليس ملزما .

دولة رئيس المجلس

معالي الأخ ، المجلس أراد أن يفسح الصورة النظامية القانونية على هذا الأسلوب فأحيل اقتراح اللجنة إلى الحكومة . المادة التي بعدها ،

السيد الأمين العام

٦ - استكمال البحث بقرار اللجنة المشتركة من اللجنة القانونية والمالية : -

أ - قرار رقم (١٠) المؤرخ في ١٩٧٩/١/٨ بشأن مشروع قانون أعمار العاصمة لسنة ١٩٧٩ اعتبارا من المادة الخامسة ،

دولة رئيس المجلس

معالي الدكتور خليل السالم ،

السيد أحمد الطراونة

يا سيدي في نقطة نظام إذا بصبوح .

دولة رئيس المجلس

معالي أحمد بك .

هكذا من الأهل

د - أن تقتصر الأموال وتنتج الحسابات لدى البنوك العاملة في المملكة .

هـ - أن تصدر اسناد القرض من الجمهور وتطرحها للاكتتاب العام بالشروط وأسعار الفائدة التي يقرها المجلس بعد التشاور مع البنك المركزي الأردني وتعلى الفوائد والأرباح الناشئة من الاستثمار في هذه السندات من ضريبة الدخل أو أية ضرائب أو رسوم أخرى .

و - القيام بأي أعمال أخرى تخدم أهداف المؤسسة .

السيد المقرر

هذا هو النص كما جاء من الحكومة . أما النص الذي ورد من اللجنة المشتركة فهو كما يلي :

دولة رئيس المجلس

أحمد بك .

السيد أحمد الطراونة

المادة (٥) الفترة الأولى . بدل أن تقول للمؤسسة تحقيقاً لأهدافها أن تقوم بما يلي :
- فنقول - تكون أهداف المؤسسة ما يلي :
لأنه النص الوارد هنا كأنه وردت مادة في الأول حققنا منها الأهداف .

دولة رئيس المجلس

معالي الدكتور .

السيد المقرر

يا سيدي بناد على رأي معالي الأخ الطراونة أن يقرأ نص الحكومة ومن ثم نص اللجنة ويعدن نفايش .

دولة رئيس المجلس

بعد أن يقرأ توصية اللجنة .

السيد أحمد الطراونة

هذه الفترة وردت كما هي في النسخين . وما أترجيه بدل - للمؤسسة تحقيقاً لأهدافها - تكون أهداف المؤسسة ما يلي :

دولة رئيس المجلس

سليمان بك .

السيد سليمان الخضراء

المادة (٤) - حددت أهداف المؤسسة وفي المادة (٥) هذه وستتال ، ولذلك يجب إعطاء المادة كما هي هي ، والنص صحيح .

دولة رئيس المجلس

معالي المقرر

السيد المقرر

المادة (٥) حسب النص الجديد الذي تبنته اللجنة .

المادة ٥ - للمؤسسة تحقيقاً لأهدافها أن تقوم بما يلي : -

١ - شراء الأراضي وبيعها بعد تنظيمها وتطويرها وتوفير الخدمات العامة لها على أن تراعى في ذلك أحكام قانون تنظيم المدن وقانون تصرف الأشخاص المعنويين بالأموال غير المتقولة المعمول بها .

دولة رئيس المجلس

واحدة ، واحدة ، ،

اللجنة تقترح أن يكون نص المادة (٥) -

١ - هو النص الذي تلاه الدكتور وهو لا يأتي بأي أحكام جديدة عن الحكم الأصلي الوارد في مشروع الحكومة .

أحمد بك .

السيد أحمد الطراونة

يا سيدي لو نربط المادة (٤) مع المادة (٥) المادة (٥) جاءت بأهداف جديدة . ليست كل أهداف المؤسسة موجودة في المادة (٤) . المادة (٤) تقول - تهدف المؤسسة إلى توفير وتطوير الخدمات ضمن منطقة مدينة عمان وذلك بإنشاء وإتلاك وإدارة المنشآت العقارية والصناعية وغيرها من المنشآت أو ما يفرع منها . وهذه المادة كما جاءت من الحكومة وكما إقرها المجلس الكريم إذن لم يرد فيها لا تعامل مع البنوك ولا إسناد قرض ولا فوائد . هذه الإهداب جاءت جديدة ولذلك إما أن تكون المادة (٤) قسم بين المادة (٥) أو أن تعود وتؤيد أنه يجب إعطاء الإهداب لأنه جاء في المادة (٥) أهداف جديدة غير ما ورد في المادة (٤) .

دولة رئيس المجلس

علي بك الكبير .

السيد علي الشيب

المادة (٤) جاءت حتى تجدد الإطار العام للأهداف . المادة (٥) جاءت لتحديد هذه الأهداف

تبقى المادة (٥) كما هي . لأنه مثلاً الفقرة (و) في المشروع المقدم من الحكومة شطب من اقتراح اللجنة المالية وطبعا شطب لأنه في تعديل للمادة (٤) أما عندما لا تعدل المادة (٤) وتبقى كما وردت من الحكومة ولذلك فقرة (و) مكملة لها .

القول بأنه للمؤسسة لتحقيق أهدافها أن تقوم بما يلي - هو منسجم انسجاماً كاملاً مع النقاش الذي دار في الجلسة الماضية حول موضوع المادة (٤) كما وردت من الحكومة ، وأنه الفقرة (١) و (ب) و (ج) و (د) و (هـ) و (و) منسجمة انسجاماً كاملاً مع ما جرى عليه التصويت في الجلسة الماضية .

دولة رئيس المجلس

الحقيقة تعقياً على حديث دولة الرئيس ، اللجنتين رأوا ضرورة تحديد أشياء ليس في رأي اللجنتين أن إعطائها للمؤسسة فيه تجاوز على أشياء لا تعطى للمؤسسات العامة يعني التجارة ، الفنادق ، الشقق ، تنفيذ ذلك لغاية هذه المؤسسة رؤى أن تكون مرتكزة على توفير الخدمات والمصالح العامة .

دولة رئيس الوزراء

وعليه فالأفكار التي تقدمت بها اللجنتين مابت وأقرت المادة كما جاءت من الحكومة ، ولهذا لا يجوز أن تعود إلى المادة (٤) مطلقاً بل علينا أن نشير في المادة (٥) .

دولة رئيس المجلس

معالي المقرر .

السيد المقرر

دولة الرئيس ، فيما يتعلق بالفترة (١) من المادة (٥) لا اعتد أن هناك أي خلاف كما أشار بعض الأخوان بين المادتين لا من حيث الروح ولا من حيث النص فكلاهما يقول نفس الشيء ، الحقيقة الملاحظ في المادة (٤) تتمثل اتصال في (ب) وتتمثل في آخر (ب) . لما دينا أمام الفقرة (١) لا ندر أن نقول أنه ليس هناك فرق مطلقاً بين المادة (١) في إنشائها الوارد من الحكومة والنص الوارد من اللجنتين .

بالتمصيل . الفترة ١ - كما جاءت من اللجنة نفظ من مشروع الحكومة . لأن مشروع الحكومة يقول - شراء الأراضي وبيعها بعد تنظيمها وتطويرها . أي أنها هي التي تقوم بالتنظيم . لها اللجنة فتقلت يجب أن يكون ذلك وفقاً لأحكام قانون تنظيم المدن . ولذلك أضيفت كلمة - قانون تنظيم المدن - .

دولة رئيس المجلس

معالي المقرر

السيد المقرر

فيما يتعلق بأعتراف الأخ أحمد بك الطراونة يجب أن نفرق بين الغاية والوسيلة . الغاية وردت في المادة (٤) . ولكن لا أنكر أن المادة (٤) عندما أقرها المجلس ، النص الذي ورد من الحكومة قد أدخل إحدى الوسائل . وهو عندما قال بإنشاء وإتلاك وإدارة المنشآت . وهي مكررة مرة ثالثة في بعض المواد الأخرى . فإذا شاء المجلس بعد دراسة القانون برمته أن يعيد النظر ويحذف الوسيلة من المادة (٤) ويكتفي بالوسائل المرجحة في المادة (٥) فها نحن لا نرى أن هذا ممكن . الانفصل أن يبقى مطلع المادة (٥) كما هو لأن جميع ما ورد بعد هذا المطلع هي وسائل لهذه المؤسسة لتحقيق أهدافها التي هي تطوير وتنمية الخدمات في منطقة مدينة عمان .

دولة رئيس المجلس

دولة الرئيس ،

دولة رئيس الوزراء

الواقع اقترح كاسلوب . في الجلسة الماضية كنا نتمنى على المجلس بعد الشرح الطويل للمادة (٤) أن تسمى في المادة (٥) لأن المادة (٥) مرتبطة بالمادة (٤) فكلما اللجنة المالية عندما غيرت النص في المادة (٤) غيرت النص ليكون هنالك انسجام مع المادة (٥) . لأن تفسير المادة (٥) يتسجم مع تفسير المادة (٤) . ولكن في الجلسة الماضية أرجو أن الذكر بأنه جرى نقاش مطول للمادة (٤) على أساس أهداف تخدم المؤسسة التي توفر وتطوير الخدمات ضمن منطقة مدينة عمان وذلك بإنشاء وإتلاك وإدارة المنشآت مدينة تنتقل من الجو الذي جرى فيه النقاش للمادة (٤) إلى المادة (٥) يجب أن

هكذا من الأهل

دولة رئيس المجلس
الست نائله ،

السيدة نائلة الرشدان

أود التأكيد من رقم القانون هل هو (١١) أم (٦١) لأنه بامتقادي هو رقم (٦١) .

دولة رئيس المجلس

معالي أحمد بك الطراونه ،

السيد أحمد الطراونه

الفترة (١) كما قرأها معالي المقرر لا تختلف مع المادة (٤) وإنما تنسجم معها . النص الذي وضعتة اللجنة ينسجم والسبب أن المادة (٤) التي جاءت من الحكومة .

دولة رئيس المجلس

نحن في المادة (٥)

السيد أحمد الطراونه

يا سيدي الله يخليك يدي أريظهن . أنا الآن في الفترة (١) من المادة (٥) . هذه الفترة إذا ورد فيها التحديد الذي ورد في آخرها وهو رأي اللجنة لقولهم إذا كان الجزء لا يتجزأ من مشروع الخدمة العامة الذي تنفذه المؤسسة . هذا النص ينسجم انسجاماً تاماً مع المادة (٤) كما قرأها المجلس . لأنه أصل الخدمات في المادة (٤) التي أقرها المجلس - تهدف المؤسسة إلى توفير وتطوير الخدمات ضمن منطقة مبان وذلك - إذن الأساس بأهداف هذا القانون هو تطوير الخدمات إذن الفترة (١) يجب أن تكون منسجمة مع أي مشروع يكون أساسه الخدمة ، وإذا كان منه فائدة فهي فائدة من جهة توفيره وتنظيمه ، ولذلك إذا حذف ما أوردته اللجنة المالية يتناقض مع المادة (٤) التي هي في الأصل خدمات وتطوير الخدمات وليست التجارة .

دولة رئيس المجلس

شكراً ، الأستاذ أمين شقير .

السيد أمين شقير

يا سيدي المجلس في الجلسة الماضية قد انتهى من مناقشة أساسية فيما يتعلق في المادة (٤) ما أشارت إليه الفترة (١) من المادة (٥) في توفير الخدمات العامة للأراضي التي تباع أو تنظم وتطور هو حصراً في موضوع هذه الأمور وليست بالمعودة إلى المنطق الذي لجأت إليه اللجنة المالية في

حصر مهمة المؤسسة في توفير خدمات بصرف النظر من مبلية الاستثمار . لذلك أنا أعتقد أنه النص الذي ورد من اللجنة مغسراً تفسيراً إيجابياً لا يتناقض مع المفهوم الذي أقره المجلس . ولذلك أقرها سليم دون التفسير الذي تفضل به الأخ أحمد بك .

دولة رئيس المجلس

عبد المجيد بك الشريدة ،



السيد عبد المجيد الشريدة

بالنسبة لامانة العاصمة الخدمات التي تقدمها إلى مدينة مبان لا باعتبارها شركة مساهمة بل باعتبارها بلدية . بعد نفاذ هذا القانون تصبح امانة العاصمة شركة في مؤسسة مساهمة وأصبح لها مصلحة تجارية، ويحق لها بموجب هذا القانون أن تشترى الأرض وتطورها وتقوم بتنفيذ جميع المنافع العامة . أقول في هذا المجال هناك أحياء في مبان قد لم يصلها لحد الآن التطوير . فنحن نرى بكرة أن هذه المؤسسة بصفتها اهداك تجارية لها أن تأخذ مناطق بعيدة وتنظمها على حساب المناطق التي لم يصلها خدمات . لذلك

دولة رئيس المجلس

يوافق المجلس على هذا النص ؟

الجيبس :

موافقون .

دولة رئيس المجلس

شكراً ، الفترة - ب -

السيد المقرر

قرأت الفترة - ب - الوارد من الحكومة والان أقرأ النص الوارد من اللجنة المشتركة .

ب - ابتلاك واستئجار وتأجير ويبيع واستثمار مختلف أنواع الإبنية والمشاريع العقارية والصناعية والمشاريع الأخرى ، بما في ذلك تشييد المباني كالمساكن والمكاتب والمخازن والفنادق والشقق ومواقف السيارات والأسواق التجارية .

السيد المقرر

هذا هو النص الوارد من اللجنة المشتركة ولاغراض الايضاح للفرق بين النصين أضافت اللجنة المشتركة ما يلي : - على أنه ينتفع على المؤسسة القيام بأي من ذلك إلا إذا كان جزءاً لا يتجزأ من مشروع الخدمة العامة الذي تنفذه المؤسسة - .

دولة رئيس المجلس

زهر بك ،

الدكتور زهير ملخص

يا سيدي - هذه الاضافة تتعارض مع المادة (٤) التي أقرها المجلس ، لذلك أقترح شطب العبارة المضافة كاملاً ويبقى النص كما جاء من الحكومة .

أصوات تنقية ،

دولة رئيس المجلس

من يوافق على هذا الاقتراح ؟ والاقتراح هو بقاء المادة كما جاءت من الحكومة وشطب العبارة التي أضافتها اللجنة المشتركة .

عد يا عدنان بك .

السيد الأمين العام

٢٠ من ٣٦

يجب حفظ حقوق تلك المناطق الموجودة في مبان ، حفظ حقوقها أن لا تقوم أعمال المؤسسة الجديدة في تطوير أراضي تشتريها على حساب هذه المناطق

دولة رئيس المجلس

سلمان بك ،

السيد سلمان القضاء

مع احترامي لما تفضل به الأخ عبد المجيد . هذه المؤسسة ليست خلفاً للامانة ولا تعلى الامانة من الواجبات المفروضة عليها بموجب قانون البلديات وخاصة الخدمات . ولذلك ما في أي خوف أو محذور من الذي تفضل به الأخ عبد المجيد الشريدة .

دولة رئيس المجلس

دولة الرئيس ،

دولة رئيس الوزراء

بالنسبة للفترة (١) الواردة في تعديل اللجنة المالية أو الفترة (١) الواردة في المشروع الأصلي ما عتدنا مانع أيهما يقال .

دولة رئيس المجلس

شكراً ، إذن رأي الحكومة أن توصية اللجنة المالية أو اللجنة المشتركة نصها أو نص مشروع الحكومة بقبول من الحكومة . أحد النصين سلمان بك ،

السيد سلمان القضاء

هذه المادة عملاً بما فيها خلاف على أن نضع - على أن تراعي قانون التنظيم .

دولة رئيس المجلس

معالي المقرر ، أقرأ الفترة (١) من المادة (٥)

السيد المقرر

المادة (٥)

١ - شراء الأراضي وبيعها بعد تنظيمها وتطويرها وتوفير الخدمات العامة لها على أن تراعى في ذلك أحكام قانون تنظيم المدن وقانون تصرف الأشخاص المعنويين بالأموال غير المتبولة المستول بها .

هكذا من الأصيل

دولة رئيس المجلس
ماز الاقتراح وبقيت المادة كما جاءت من الحكومة .
الفترة التي بعدها .

السيد المقرر
ج - المشاركة أو المساهمة في أي شركة أو مؤسسة أو مشروع أو أعمال أخرى ذات أهداف مماثلة ويكون لها مصلحة فيها بما في ذلك المشاركة في إدارة هذه الشركات والمؤسسات والمشاريع والأعمال وتوجيهها بما يخدم مصالح المؤسسة واغراضها .

دولة رئيس المجلس
الفترة كما جاءت من اللجنتين من يوافق ؟

الجميع :
موافقون .

دولة رئيس المجلس
الفترة (د)

السيد المقرر
د - أن تقتض الأموال وتفتح الحسابات لدى البنوك العاملة في المملكة .

دولة رئيس المجلس
نفس النص الوارد من الحكومة واللجنة المشتركة من يوافق عليه ؟

الجميع :
موافقون .

دولة رئيس المجلس
الفترة (هـ)

السيد المقرر
هـ - أن تصدر اسناد القرض من الجمهور وتطرحها للاكتتاب العام بالشروط وأسعار الفائدة التي يقرها المجلس بعد التشاور مع البنك المركزي الأردني وعلى قواعد هذه الاسناد من ضريبة الدخل .

السيد المقرر
الفرق الحقيقية بين النص الذي ورد من الحكومة والنص من اللجنة المشتركة يعني نفس الشيء ، تكررت الفوائد والأرباح والحقيقة من ناحية لغوية يمكن الاكتفاء بعبارة ونصها هو السيد هذه الاسناد من ضريبة الدخل .

دولة رئيس المجلس
دولة الرئيس ،
دولة رئيس الوزراء

هناك فرق الصحيح في فوائد الاستثمار . المشروع المقدم من الحكومة قصد فيه الاعفاء من الأرباح ، من ضريبة الدخل أو أية ضرائب أو رسوم أخرى .

السيد المقرر
دولة الرئيس ، فيما يتعلق بناحية الأرباح الناشئة من الاستثمار هذه أرباح راسمالية ، ولا تخضع لضريبة الدخل ، يعني إذا كان المقصود أن ثمن السند (١٠) فنانير أصبح يباع في سوق عمان المالي (١١) دينار فهذا ناجم عن ارتفاع قيمة السند ، ليس من الأرباح الخاضعة لضريبة الدخل أو أية ضريبة . ومن هنا وهي إعادة ذكرها وهي غير خاضعة لا تضر . أما الإشارة إلى ضرائب أو رسوم أخرى ، الواقع ليس في حدود علم اللجنة أية ضرائب يمكن أن تفرض على هذه السندات . فإذا أعني دخلها أو مائدتها من ضريبة الدخل فطينا جميع احتمالات الانتطاع سواء من فوائدها أو من أرباحها الراسمالية لأن القوانين الأخرى تضمن ذلك .

دولة رئيس المجلس
دولة الرئيس ،

دولة رئيس الوزراء
الواقع أفهم من النص الموجود هو اعفاء كامل ، وليس موضوع الفوائد . الفوائد بطبيعة الحال هي معفاة ، أي اسناد تصدر لفائيات الاستثمار هي معفاة . وإنما المقصود هو اعفاء أرباح الدخل والضرائب والرسوم الأخرى من استثمارات هذه المؤسسة جميع الاستثمارات سواء كانت اسناداً أو أعمال تجارية ، واقترح في الجلسة الماضية بأنه المقصود هو الاعفاء من ضريبة الدخل وعندما قيل بأن هناك نسبة ١٢٪ والزائد يذهب لامانة العاصمة أي الزائد من ١٢٪

دولة رئيس المجلس
معالي المقرر

السيد المقرر
المادة (هـ) بتره (هـ) لا يتحدث سوى من اسناد القرض التي تطرحها المؤسسة فقط .

دولة رئيس المجلس
دكتور زهير

الدكتور زهير مجلس
اقترح إعادة الفقرة - و - كما جاءت من الحكومة .

دولة رئيس المجلس
أذن هناك اقتراح بإعادة الفقرة (و) إلى نصها من الحكومة . من يوافق ؟

كبار بك ،

السيد كمال الدجاني
أنا غير موافق .

السيد جودت السيول
وأنا غير موافق .

دولة رئيس المجلس
أذن اثنين من موافقين . وماز الاقتراح وتعود الفقرة .

معالي المقرر
السيد المقرر

هل يسمح لي دولة الرئيس بقراءة فقرة من المادة (١٩) من النظام . والمتعلقة بالمقرر

دولة رئيس المجلس
تفضل . وهي بقصد توضيح رأيك .

السيد المقرر
نعم . الفقرة تقول - يتولى المقرر اعداد توصيات اللجنة عن القضايا المودعة اليها ويقوم بشرحها والدفاع عنها عند مناقشتها في المجلس - فمن مهمل أو مهم أي مقرر أن يشرح قرارات اللجنة أو توصيات اللجنة ويدافع عنها . والدفاع عن قرارات اللجنة باعتقادي لمانة . ولا يجوز أن يأتي المقرر هنا ويدافع من عنده . ويعكس القرار لنا اعتقد أنه يتصرف ضد النظام سواءاً اتفق رأيه مع رأي اللجنة أو اختلف . ويجب أن ننظر هذا الأمر دائماً بالنسبة لمقرري اللجان .

دولة رئيس المجلس
يا سيدي هذا واضح إلى المجلس والحكومة ست انعمام ،

السيدة انعام المفتي
على ضوء ما تفضل به معالي الدكتور خليل بالنسبة لمقرر اللجنة والنقاش في المجلس عندما تحال قضية إلى اللجنة القانونية مثلاً ، نرى

أنها استثمارات المؤسسة نفسها في أية سندات أو في أية مشاريع ستكون في مكان آخر . إذن هنا نتحدث عن اسناد القرض فقط .

دولة رئيس المجلس
السيد بك ،

السيد أمين شقير
يا سيدي في الواقع الملاحظة الأخيرة التي تفضل بها معالي مقرر اللجنة مهمة جداً ، أن موضوع الاعفاء من الرسوم والضرائب الأخرى على عملية الاستثمار والأرباح ينبغي أن تلحق في المادة السادسة .

دولة رئيس المجلس
أذن يوافق المجلس على النص الجديد ؟
الجميع :
موافقون .

دولة رئيس المجلس
المادة التي بعدها .

السيد المقرر
و - القيام بأي أعمال أخرى تخدم أهداف المؤسسة .

السيد المقرر
المادة (و) شطبت من نص القانون والسبب في شطبها هو غموض واضع الوسائل التي تخدم أغراض المؤسسة وبترك الأمر بطبيعة الحال للنقاش .

دولة رئيس المجلس
سلمان بك ،

السيد سلمان القضاء
يا سيدي الفقرة (و) لا ضرر منها ولكنها مفيدة لأنه في أشياء غير محددة . لكن هذه الأمور مفيدة بأهداف المؤسسة ولا أرى ما يمنع من بقاء النص ما دامته محددة بالأهداف .

دولة رئيس المجلس
دولة الرئيس ،

دولة رئيس الوزراء
هذه الفقرة شطبت من مشروع التعديل المقدم من اللجنة لأنه كان في مادة - ب - التي قرر المجلس شطبها . فعندما وضعت اللجنة هذه الأضلة من المرسوم أن تشرط فقرة - و - .

هكذا من الأهل

الفصل الثالث

رأس المال

المادة ٧ - ١ - رأس مال المؤسسة المصرح به (١٠.٠٠٠.٠٠٠) دينار مقسمة إلى (١٠.٠٠٠.٠٠٠) سهم قيمة كل سهم عشرة دنائير يتم تغطيته بالكامل على دفعة واحدة أو على عدة دفعات حسبما يقرره المجلس وبالتساوي ما بين أمانة العاصمة وبنك الإسكان وصندوق التقاعد .

ب - تكون المساهمة الأولية للمؤسسين كالتالي : -

١ - صندوق التقاعد (١٥.٠٠٠) سهم قيمتها (١٥٠.٠٠٠) دينار تسدد نقدا .

٢ - بنك الإسكان (١٥.٠٠٠) سهم قيمتها (١٥٠.٠٠٠) دينار تسدد نقدا .

٣ - أمانة العاصمة (١٥.٠٠٠) سهم قيمتها (١٥٠.٠٠٠) دينار تسدد نقدا أو عينا بعقارات وبموافقة بقية المؤسسين .

السيد المقرر

لما النص التي انتقلت عليه اللجنة ،

الفصل الثالث

رأس المال

المادة ٧ - ١ - رأس مال المؤسسة المصرح به (١٠.٠٠٠.٠٠٠) دينار مقسمة إلى (١٠.٠٠٠.٠٠٠) سهم قيمة كل سهم عشرة دنائير وقد يتم الاكتتاب به بالتساوي ما بين أمانة العاصمة وبنك الإسكان وصندوق التقاعد ويتم تسديد رأس المال على دفعات حسبما يقرره المجلس .

دولة رئيس المجلس

فترة ، فترة ، أحمد بك ،

السيد أحمد الطراونه

يا سيدي الفترة كلها واردة ما عدا العبارة - وقد تم الاكتتاب به بالتساوي - الواقع لا يتم الاكتتاب إلا عندما يقر هذا القانون . - يتم الاكتتاب - وليس - تم - لأنه معناها إذا تم فيكون قبل احكام هذا القانون ولقيمت هذه المؤسسة بموجب احكام هذا القانون .

هناك نقاش واقتراحات طويلة بين القانونيين انفسهم ويأخذ وقت المجلس كله مع احترامهم الشديد للاخوة القانونيين واراؤهم . الذي امله في المستقبل حتى نصرف وقتنا كله في محوى الموضوع وليس في الشغلات القانونية .

دولة رئيس المجلس

قد يظهر أمور جديدة تدعوهم الى بيان مثل هذه دائيا .

السيد جودت السبول

قد تنسى الزميلة ان هذا يمثل امتدادا للاختلاف داخل اللجنة ، غانا قد اكون مخالف للقرار داخل اللجنة فهذا لا يمنعني ان اقول برأيي هنا امام المجلس .

دولة رئيس المجلس

أحمد بك .

السيد أحمد الطراونه

سيدي المقرر له صفتين . النص الوارد في المادة ان يدافع . فإذا أراد أن يعارض فله ان يعارض كعضو . اما النص ورد باعتباره مقررا للجنة درس هذا القرار وامن به فهو يدافع عنه . اما اذا أراد المخالفة لذلك القرار يعود عضو من اعضاء المجلس ولا يكون عندها مقرا ابدا .

دولة رئيس المجلس

صارت الامور واضحة ، المادة التي تليها .

السيد المقرر

النص الوارد من الحكومة .

المادة (٦) تعمل المؤسسة على اسس تجارية سليمة وتسعى لتسديد نفقاتها والتزاماتها الاخرى من مواردها الخاصة وتحقيق الربح لمساهبيها .

النص من اللجنة تماما متفق مع نص الحكومة

دولة رئيس المجلس

من يوافق ؟

الجيبوع :

موافقون .

دولة رئيس المجلس

الجيبوع موافق ، شكرا ، المادة التي بعدها ،

السيد المقرر

نص الحكومة .

دولة رئيس المجلس

معالي المقرر

السيد المقرر

نضع بدل - وقد تم - يتم الاكتتاب به - وتصيح

المادة ٧ - ١ - رأس مال المؤسسة المصرح به (١٠.٠٠٠.٠٠٠) دينار مقسمة إلى (١٠.٠٠٠.٠٠٠) سهم قيمة كل سهم عشرة دنائير يتم الاكتتاب به بالتساوي ما بين أمانة العاصمة وبنك الإسكان وصندوق التقاعد ويتم تسديد رأس المال على دفعات حسبما يقرره المجلس .

دولة رئيس المجلس

يوافق المجلس على التعديل ؟

الجيبوع :

موافقون .

دولة رئيس المجلس

الفقرة التالية .

السيد المقرر

ب - تكون الدفعة الاولى كالتالي :

١ - يقوم كل من صندوق التقاعد وبنك الإسكان بدفع نصف مليون دينار تسدد نقدا خلال شهر من نفاذ هذا القانون .

٢ - وتقوم أمانة العاصمة بتسديد نصف مليون دينار تسدد نقدا أو عينا خلال سنة من نفاذ هذا القانون على انه يجوز لأمانة العاصمة تسديد هذه القيمة عينا بعقارات تقدر قيمتها بموافقة المؤسسين .

السيد المقرر

واعتقد انه جرى حديث في حالة الاختلاف على تقدير القيمة ماذا يحدث بين المؤسسين . حتى نضع الاخوان في الصورة . لو فرضنا عند تقديم الاراضي عينا لم يتفق بين المؤسسين على قيمة هذه الاراضي ، باعتبار ان الامانة صاحبة غلبة وصاحبة مصلحة ماذا يحدث ؟ كان الاتفاق ان ننتزع اقتراحا يشبه ما يلي : - وفي حالة الخلاف منذ تقدير قيمة العقار يعين مجلس الوزراء

لجنة خبراء لتقدير هذه القيمة ويكون قرار اللجنة ملزما لجميع الفرقاء سواء صدر بالاكثرية أو الاجماع . يعني ما تركنا مجال لان يحدث خلاف بين المؤسسين عند تقدير العقار .

دولة رئيس المجلس

جودت بك .

السيد جودت السبول

اقترح التصويت على المادة كلها كما وردت من اللجنة المشتركة مع اضافة العبارة التي اقترحها معالي المقرر .

دولة رئيس المجلس

سليمان بك .

السيد سلمان القضاة

يا سيدي الحكم صحيح والطريقة صحيحة .

دولة رئيس المجلس

طاهر بك .

السيد طاهر حكمت

بالنسبة للدفعة الاولى المفترض تقديمها، المشروع الاصلي المقدم من الحكومة هو (١٥) مليون دينار لكل من المساهمين الثلاثة . وفي مشروع القانون المقدم من اللجنة المالية خففت المبلغ الى نصف مليون ، هل من المعدلة او من المناسب ان يكون رأس مال المؤسسة (١٠) ملايين دينار والمدفوع (١٥) من قيمتها ؟

دولة رئيس المجلس

دولة الرئيس ،

دولة رئيس الوزراء

حسب قانون الشركات لازم يغطي الربع من رأس مال الشركة . فيمكن الاخوان وجدوا مع اللجنة المالية ان يخفصوا المسؤوليات علما بأنه كان الاتفاق ان يدفعوا (١٥) مليون دينار . نحن (١٥) مليون دينار ماذا سيحمل هذا المبلغ . نحن واضعين امل كبير على هذه المؤسسة . هذه هذه المصحات سواء في شارع المهاجرين او في شارع الشابسوغ او في شارع الامير محمد . على اساس توجد مواقف سيارات ويوجد هناك خدمة للمواطنين وتوجد منافع عامة . نحن لنا

هكذا من الأهل

دولة رئيس المجلس
الحاج محمد الصرايرة ،

السيد محمد الصرايرة

أمر التساوي وارد . لأن المشاريع التي تقوم بها المؤسسة هي معفاة وتتمتع بكافة الامتيازات .

دولة رئيس المجلس

وليد بك ،

السيد وليد عصفور

للتوضيح غلط ، أنا أشعر بأنه في خلط في مفهوم المؤسسة ، المؤسسة ليست متعمدة ، المؤسسة تمتلك المشاريع أو تدبر المشاريع وهي ليست متعمدة . الامانة شريك ضمن المؤسسة ، والمؤسسة ليست متعمدة يأخذ عطاءات ويدخل فيها . هي تلك المشاريع التي تقوم فيها .

دولة رئيس المجلس

أسين بك ،

السيد أمين شقير

الحقيقة ، كما غمنا من الأساس أن هذه المؤسسة تقوم بمجموعة أعمال ومهام تنويع واستثمارية ، النص الذي ورد في القانون أشار إلى التنفيذ ، التنفيذ ليس مبداء عن طريق العطاءات والمناقصات قد تكلف هذه المؤسسة ما لديها من إمكانيات لأن تنفيذ مشروع . تكلفة مضاف إليها شيء معين . هذا الشيء يجب أن يكون ممكناً . لأنه إذا تصورنا المؤسسة بعد (١٠) أو (١٥) سنة قد تكون أكبر مؤسسة في البلد قادرة على تنفيذ المشاريع ولا يجوز أن يمنع عليها أن تنفذ لامانة العاصمة مشاريعها ، إنما إذا احتطنا لنص القانون بما يؤمن العدالة لصالح الامانة ونصالحها في رأيي النص كما يبقى بعد شطب التملك ، نص مقبول ومنطقي وسليم .

دولة رئيس المجلس

أذن نص المادة كما جاءت من الحكومة مع شطب كلمة - امتلاك - يوافق عليها المجلس .

موافقون .
دولة رئيس المجلس

شكراً ، المادة (٢١)

السيد المقرر

المادة (٢١) كما جاءت من الحكومة . المادة ٢١ - على الرغم مما ورد في أي تشريع آخر تعتبر المؤسسة الخلف الواقعي والقانوني لامانة العاصمة لديها يتعلق بالمعارات التي استملكتها أو تستملكتها لاقامة مشروع يقرر مجلس الامانة تنفيذ عن طريق المؤسسة ولا يؤثر ذلك على صحة الاستهلاك أو إجراءاته أو نتائجه .

الحقيقة أن اللجنة جاءت بنصين مقترحين الأول : -

المادة ١٨ - ليس في هذا القانون ما يؤثر على صحة استهلاك أجرته الامانة لأي عقار أو أعلنت عن رغبتها في استهلاكه قبل نفاذ هذا القانون وأقامت عليه المؤسسة أي مشروع من مشاريعها التي تقوم بها بمتنفي هذا القانون .

أما النص الثاني فهو : -

المادة ١٨ - لا يجوز لأي شخص ولاي سبب من الأسباب الطعن أمام أي جهة ادارية قضائية في صحة تحويل ملكية أي عقار من الامانة إذا كانت الامانة قد استملكتها ، أو قامت بأجراء استهلاكه ، قبل نفاذ هذا القانون . ولا تسع دعوى الشفعة أو الاولوية في المعارات التي تحول من الامانة الى المؤسسة بموجب هذا القانون .

دولة رئيس المجلس

الدكتور زهير بك ،

الدكتور زهير ملخص

سيدي هنا في المشروع المقدم من الحكومة يقول استملكتها أو تستملكتها . يعني للمستقبل ، وأرجو أن يوضع ذلك في تعديل اللجنة .

دولة رئيس المجلس

سلمان بك ،

السيد سلمان القضاء

مشروع اللجنة يمنع الامانة في المستقبل ان تستهلك لغايات المؤسسة . فاقول ان يبقى نص

دولة رئيس الوزراء

إذا سمحتوا ، أنه قانون الاستهلاك الان في ديوان التشريع وسوف يصل في أسرع وقت ممكن في أن يعود الى المحاكم وليس الى اللجان الادارية

دولة رئيس المجلس

الاستاذ أمين ،

السيد أمين شقير

الواقع أن النص القانوني الذي ورد في مشروع الحكومة ، جاء لمعالجة حالة خاصة ستواجهها مشاكل نتيجة تطبيق هذا القانون فأورد احكاماً لم تقتصر على الماضي وإنما انطلق الى المستقبل بشكل غير معقول ، أنا في رأيي أن الغرض الاساسي من تجنب الاشكالات مع المالكين السابقين الذين استملكت املاكهم وما الى ذلك ، أولى بها مشروع التعديل الذي اقترحتة اللجنة في الجزء الاول ، وبغضائي أن شطب ماله علاقة بالمستقبل هو موقف مشروع طبيعي وواجب أن يؤمن لأن هذا الانطلاق سيجعل كل اموال الناس مباحة حتى ولو لم تنطبق على احكام قانون الاستهلاك .

دولة رئيس المجلس

سلمان بك ،

السيد سلمان القضاء

التقيد أو النقطة التي أشار إليها الأخ أمين بك تشل عمل المؤسسة ، لما دأبت المؤسسة تخضع لاحكام قانون الاستهلاك وملزمة بموجب قانونها أقول يجب أن لا نضع أي قيد في المستقبل واقترح ابقاء المادة (٢١) كما هي مع إضافة فقرة ولا تسع دعوى الشفعة أو الاولوية في المعارات التي تحول من الامانة الى المؤسسة بموجب احكام هذا القانون .

دولة رئيس المجلس

الاستاذ كمال الدجاني

السيد كمال الدجاني

سيدي في الواقع الاستهلاك فيها يتعلق بالاستهلاك في المستقبل لا يجوز أن تترك للامانة لسببين السبب الاول : هذه مؤسسة يمكن لها أن تستهلك بنفسها إذا كان للمصلحة العامة ، مجلس الوزراء يقرر بأنها للمصلحة العامة ويستملك للمؤسسة لكن نعطي الامانة حق

الحكومة من التعديل ، وكذلك وضع القيد بالنسبة للإجراءات التي لا يجوز الطعن فيها .

دولة رئيس المجلس

ست انعام ،

السيدة انعام المفتي

دولة الرئيس ، هناك نقطة تخلق عدد من المواطنين أرجو ايضاحها من الاخوة القانونيين والمعتنين قانون الاستهلاك بجيز للامانة أن تستملك الارض لغايات المصلحة العامة ، والدستور يحمي الملكية الخاصة ولا يسمح الا في سبيل المصلحة العامة . الان إذا كان هناك أرض استملكت لغايات المنفعة العامة ، لا يجوز حسب الدستور استغلال هذه الارض لأمر تجاري من قبل هذه المؤسسة ، وكما ذكر دولة رئيس الوزراء إذا سمح ، أوضح بأن الدستور يحمي الملكية الخاصة لا يجوز استعمال هذه الارض لغايات تجارية فمن الضروري ايضاح هذه النقطة للاطمئنان .

دولة رئيس المجلس

دولة الرئيس ،

دولة رئيس الوزراء

الواقع كما ذكرت الست انعام انها كانت تخشى أن تكون هناك استهلاكات لمنفعة خاصة وليس لمنفعة عامة ، ذكرت لها بأن الدستور يعني هذا الموضوع . مبدأ الملكية ورد في الدستور . لا يجوز نزع الملكية الفردية الا للمصلحة العامة عندما تنزع أية ملكية فردية غير مقصود منها المنفعة العامة أو المصلحة العامة ، يستطيع المواطن الذي نزعته منه ملكيته أن يرفع قضية أمام محكمة العدل العليا . وهذا مبدأ مطلق ، لا يجوز الاستهلاك في غير غايات النفع العام .

دولة رئيس المجلس

أبو هشام ،

السيد أحمد الطراونة

تعقيباً على قول دولة الرئيس ، قانون الاستهلاك الحالي يمنع الطعن فيه أمام المحاكم ، ولذلك نرجو أن يأتي هذا القانون بأسرع ما يمكن لكي نعدل هذه المادة الدستورية في قانون الاستهلاك .

هكذا من المصطلح

الاستيلاء وتأتي بواسطة وتبنيها للمؤسسة لا يجوز ، أما هذا أو هذه للمستقبل . لا يجوز تركها للطرفين ، ولذلك يتوجب برأيي حذف كلمة - تستملكها - فيما يتعلق في المستقبل . لأن المؤسسة تلك هذا الحق . النقطة الثانية هي اقتراحين من اللجنة . أي واحد بدنا نبني عليه ؟ وكذلك في مشروع الحكومة . دولة رئيس الوزراء قال نقول بالتعديلات التي اجرتها اللجنة ولكن هذا التعديل على أي اقتراح من اقتراحات اللجنة .

دولة رئيس المجلس

أبو هشام

السيد أحمد الطراونة

أنا مع الاخوان في قضية الاستيلاء - لكن المستقبل ان لا يدخل في احكام هذا القانون ، لكن في عندما اراضي اعلن عن استيلائها وبدانها باستيلائها لفعل هذه لم يعلن الا لانه تقرر انها للصحة العامة . فجاء التعديل الذي ادخلته اللجنة او التي اعلن عن استيلائها قبل نفاذ احكام هذا القانون . يعني عندما ينفذ القانون وفي اراضي ما اعلن عن استيلائها لا يجوز لها لانه تملك بموجب الدستور وقانون الاستيلاء في المستقبل . اما الاراضي التي اعلن عن استيلائها ؟

دولة رئيس المجلس

معالي المقرر

السيد المقرر

الافضل ان نقصر حديثنا على مشروع واحد . والحقيقة كما علمت ان وضع هذه المادة جاء بهدف حماية انتقال الاموال التي تملكها الامانة الى المؤسسة ليصبح ملكا للمؤسسة ، ولا ينطبق هذا على كل شيء بل فقط للامانة . الموضوع حماية الانتقال من اسم الامانة في دائرة التسجيل الى اسم المؤسسة في أي عقار تم استيلائه سابقا او اتخذت بعض الاجراءات نحو هذا الامر . ولهذا يمكن اصاغة المادة على النحو التالي :-

لا يجوز لأي شخص لأي سبب من الاسباب الطعن أمام أي جهة إدارية أو قضائية في صحة تحويل ملكية أي عقار من الامانة الى المؤسسة إذا كانت الامانة قد استملكته ، أو قامت بإجراءات

استيلائه ، قبل نفاذ هذا القانون ، شريطة ان يكون المشروع ذا نفع عام ولا تسمح دعوى الشفعة أو الاولوية في ملكية العقارات التي تحول من الامانة الى المؤسسة .

دولة رئيس المجلس

طاهر بك .

السيد طاهر حكمت

أنا مع القيد الذي يمنع الأخذ بطريقة الشفعة الا انني ابدى معارضي لمنع الطعن القضائي في اجراءات الاستيلاء . وقد سبق لهذا المجلس ان ناقش هذا الامر بحرارة هذه الامور واتر مبدأ غائنا يجب ان لا نضع في القوانين نصوص تمنع الطعن القضائي . ولذلك ارجو العمل على ازالة هذا النص الذي يمنع الطعن .

دولة رئيس المجلس

معالي المقرر

السيد المقرر

دولة الرئيس ، الأراضي التي نتحدث عنها هي الاراضي التي انتهت مراحل استيلائها ، وقد يكون رأي الاخ طاهر بك في الاراضي التي يوشك ان تستملك . الواقع يجب ان نفرق بين الجهتين الجهة الاولى استملكنا واصبحت ملكا للامانة مثل منطقة شارع الشابسوغ . الان سنتقل هذه الارض شارع الشابسوغ لتصبح ملكا للمؤسسة ما نقوله هذه المادة بأنه : - لا يجوز لأي انسان مجاور وغيره ان يمارسوا بانتقال الملكية من شخص اعتباري مثل امانة العاصمة الى مؤسسة اسمها مؤسسة اعمار العاصمة ، الان نحن امام اتجاهين ، الاتجاه الاول الذي يتبناه الاخ طاهر بالنسبة للاشياء التي لم تنتهي ولم تتم اجراءاتها ، والاتجاه الاخر الذي قاله الاخ سليمان بك .

دولة رئيس المجلس

اذن ما رأي الاخوان ان نتوصل الان الى صيغة نهائية لهذه المادة لانها تعتبر من اهم مواد القانون ويشترك الاخوان اعضاء اللجنة والحكومة ايضا لنصل الى حل لهذه المادة .

الجميع

موافقون .

وبعد المشاورة على وضع صيغة نهائية لهذه المادة تقدم معالي المقرر بقراءة النص الجديد لهذه المادة وهو :-

السيد المقرر

لا يجوز لأي شخص لأي سبب من الاسباب الطعن أمام أي جهة قضائية في صحة تحويل ملكية أي عقار من الامانة الى المؤسسة إذا كانت الامانة قد استملكته أو باشرت بإجراءات استيلائه ، قبل نفاذ هذا القانون ، شريطة ان يكون المشروع ذا نفع عام ولا تسمح دعوى الشفعة أو الاولوية في ملكية العقارات التي تحول من الامانة الى المؤسسة .

أمين عام المجلس الوطني الاستشاري
عدنان بعيون

دولة رئيس المجلس
نظرا لضيق الوقت وعدم التوصل الى اتفاق أرى ان تؤجل باقي مواد القانون وتدرج على جدول أعمال الجلسة القادمة ، هل يوافق المجلس على ذلك ؟

الجميع

٧ - تعيين موعد وموضوع الجلسة القادمة موافقون .

دولة رئيس المجلس

أرفع الجلسة ليوم الاثنين القادم ١٢/٢/١٩٧٩ وانتهت الجلسة .

رئيس المجلس الوطني الاستشاري
أحمد اللوزي

- ١ - أعد وبوب هذا العدد واشرف على تنظيم ضبطه أمين عام المجلس الوطني الاستشاري : السيد عدنان بعيون .
- ٢ - قام بتنظيم هذا المحضر مساعد الأمين العام : السيد وليد النجداوي . ومنظمو الضبط السادة : نذير عطيات ، نصري الشمايلة وموفق العجلوني .
- ٣ - قام بالإشراف على طباعة هذا العدد وتنقيته في المطبعة : مامور المجلة : السيد محمود عريقات .

هكذا من الأصل

هكذا من الأهل

ملحوظة :

بهذا العدد ينتهي المجلد الأول المحتوي على الأعداد من ١ - ٣١ من
مذكرات المجلس ، ويليه المجلد الثاني الذي سيحتوي على الأعداد من
٣٢ - ٦٢ وذلك للمجلس الوطني الاستشاري الأول .